الأمم المتحدة

S/202005/781

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 202005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طي هذه الرسالة تقييمات رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعية العامة للمحكمة (انظر المرفق الثاني) عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) فاوستو **بوكار**
الرئيس

020206 020206 05-64222 (A)

المرفق الأول

تقييمات وتقرير القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمة إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المعتمد في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ والذي طلب فيه المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة " أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة"[(١)]. وهذا هو التقرير الرابع لرئيس المحكمة الذي يقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهو يوجز الخطوات المتخذة صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢ - وفي البداية، أوجه نظر مجلس الأمن إلى أن قضاة المحكمة انتخبوني رئيسا للمحكمة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعدما كنت أشغل منصب نائب رئيس المحكمة. وبالتالي، فهذا هو تقريري الأول إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونظرا لأني انتخبت منذ تاريخ قريب، فإن هذا التقرير سيورد في المقام الأول إنجازات المحكمة والتقدم المحرز في عملها خلال فترة رئاسة سلفي القاضي تيودور ميرون.

أولا - مقدمة

٣ - تواصل الدوائر الابتدائية الثلاث عملها بأقصى طاقتها، إذ إنها تنظر في ست قضايا في وقت واحد وتتولى بحث ١٨ قضية في المرحلة التمهيدية. ونظرت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القضايا المتعلقة بالأشخاص التالية أسماؤهم: ميلوسيفتش؛ وأوريتش؛ وحادجيهسانوفيتش وكوبورا؛ وليماي؛ وموسليو وبالا؛ وكرايشنيك؛ وهاليلوفيتش؛ ومركشيتش، ورادیتش؛ وشلييفاشانين. ومنذ تقديم تقرير أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى المجلس، أصدرت الدوائر الابتدائية حكمها في قضيتين إحداهما ضد متهم واحد (هاليلوفيتش) في

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير في ضوء التقارير الثلاثة السابقة المقدمة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والأخرى ضد ثلاثة متهمين (ليماي، وموسليو، وبالا) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وبلغت قضية حاجيهسانوفيتش وكوبورا حاليا مرحلة كتابة الحكم، الذي يتوقع صدوره في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويتوقع أيضا صدور الأحكام في قضيتي أوريتش وكرايشنيك في منتصف عام ٢٠٠٦، وفي قضية ميلوسفيتش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، أُسندت إلى الدوائر الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير قضايا انتهاك لحرمة المحكمة اتهم فيها ستة أشخاص، هم: شيشيلي ومارجيتيتش؛ ومارييانتشيتش وريبتش؛ ويوفيتش؛ وكريجيتش[٢].

٤ - ومنذ التقرير الأخير، واصلت دائرة الاستئناف كذلك العمل بطاقتها القصوى وبتت في ٣٠ استئنافا تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي تلك الاستئنافات، أصدرت الدائرة أربعة أحكام استئنافية، و ٢٣ قرارا بشأن طعون تمهيدية، وقرارا يتعلق بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، وقرارين بالإحالة[٣]. وثمة حاليا ٢٧ استئنافا قيد النظر (تتعلق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا)، منها ١٣ استئنافا لأحكام صادرة، وتسعة طعون تمهيدية، وطعنان في قراري إحالة بموجب القاعدة ١١ مكررا، وطعنان في إجراءات إعادة النظر، واستئناف واحد لقرار لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتجري حاليا كتابة الحكم في كل من قضية ناليتيليتش ومارتينوفيتش وقضية ستاكيتش ويتوقع صدور الحكمين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦[٤]. وسيُنظر في قضية نيكوليتش في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ويتوقع إصدار الحكم فيها أيضا في كانون الأول/يناير أو شباط/ فبراير ٢٠٠٦. وسيُنظر أيضا في قضيتي تسيانغوغو وغاكومبيسي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ ويتوقع صدور الحكم فيهما بعد ذلك ببضعة شهور.

٥ - وما زال يُعرض على المحكمة متهمون أو أشخاص كانوا هاربين. فمنذ أيار/ مايو ٢٠٠٥، تم القبض على ثلاثة متهمين آخرين، فارتفع بذلك مجموع عدد المتهمين الجدد الذين كانوا هاربين وأحيلوا إلى المحكمة أو كانت تجري إحالتهم إليها في السنة الماضية إلى ٢٠ متهما. ويمثِّل عدد هؤلاء المتهمين الذين كانوا هاربين زيادة تفوق ٥٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة مقارنا بعددهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤[٥].

(٢) انظر الضميمتين الأولى والثانية.

(٣) انظر الضميمتين السادسة والسابعة.

(٤) انظر الضميمتين السادسة والسابعة

(٥) كما ورد في تقرير شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، كان ثمة ٣٤ متهما ينتظرون المحاكمة في نهاية عام ٢٠٠٤، وكانوا إما متحفظا عليهم لدى المحكمة أو مفرجا عنهم مؤقتا.

ولم يبق في عداد الهاربين غير سبعة متهمين. وقد كان لإحالة هذا العدد غير المسبوق من المتهمين إلى المحكمة في فترة وجيزة أثر كبير، وسيظل له أثر كبير، على تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وسيجري تناول هذه المسألة بتفصيل أكبر فيما سيلي من هذا التقرير[٦].

٦ - ويوجد حاليا ٤٤ متهما في ١٨ قضية ينتظرون المحاكمة (خلاف قضايا انتهاك حرمة المحكمة). وتمثِّل هذه الأعداد انخفاضا في عدد المتهمين بسبعة أشخاص منذ آخر تقرير نتيجة للبدء في محاكمات جديدة، وإحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية بموجب القاعدة ١١ مكررا، وتسجيل حالتين أُقر فيهما بالجرم. ومن هؤلاء المتهمين البالغ عددهم ٤٤ متهما، أفرج إفراجا مؤقتا عن ٢٢ متهما. كذلك أفرج إفراجا مؤقتا عن متهمين كانا ينتظران صدور الحكم[٧].

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

ألف - التدابير الداخلية المتخذة للإسراع بالإجراءات

٧ - واصل قضاة المحكمة رصدهم لأثر القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد'') على فعالية إجراءات المحكمة. وفي آب/أغسطس، أُدخل تعديل هام على القواعد ألغي الشرط الوارد في القواعد ٥٤ مكرر، و ٦٥ و ١٢٧ الذي كان ينص على أن تنظر هيئة تضم ثلاثة قضاة استئناف في قبول الطعون التمهيدية قبل أن تبت فيها هيئة مؤلفة من خمسة قضاة استئناف. ومن الناحية العملية، كانت تترتب عن شرط القبول هذا جولتان من المرافعات واتخاذ قرارين مسببين تُعِدّهما دائرة الاستئناف بالاستناد إلى نفس الحجج المقدمة من الأطراف. وقد أدى الإجراء الجديد بالفعل إلى تخفيض المدة التي تتطلبها البت في ١٢ طعنا تمهيديا بمقدار النصف.

٨ - وكما ورد في تقرير ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، فقد شُكِّل فريقان عاملان يتألفان من قضاة لدراسة إجراءات وممارسات الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف، بهدف تحسين أساليب عملها، مع المحافظة على التزام المحكمة بأصول المحاكمات. وقدم الفريق العامل المعني بالإسراع بسير المحاكمات، الذي يرأسه القاضي بونومي، بمساعدة القاضيين هانوتو وسوارت، تقريره النهائي المتعلق بقاعات المحكمة إلى سلفي في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ويركز التقرير على المسائل المتعلقة بإضافة قاعة رابعة للمحكمة وإمكانية تعديل القاعة الثانية لزيادة قدرتها الاستعابية. ونظرا لمساحة وتصميم القاعة الثانية، فإن استعمالها قُصِر على محاكمة

(٦) انظر الضميمة الثالثة.

(٧) انظر الضميمتين الأولى والرابعة.

متهمين اثنين كحد أقصى. وقد خلص الفريق العامل بالإجماع إلى أن بالإمكان تعديل القاعة الثانية للمحكمة بحيث تتسع للمحاكمات التي يكون عدد المتهمين فيها ثلاثة، وإلى أن من المفيد بناء قاعة رابعة تتوافر بها نفس المرافق. وأشار الفريق العامل إلى أن الاعتماد على قاعتين تتسع كل منهما لمحاكمة متهمين يصل عددهم إلى ثلاثة يمكن أن يكون عاملا أساسيا في الإسراع بعمل المحكمة، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها القاعتان الأولى والثالثة مشغولتين طوال الوقت بمحاكمات يمثل في كل منها عدة متهمين. وسيسمح الحيز الإضافي أيضا بمرونة أكبر فيما يتعلق بترتيبات عقد الجلسات، إذ يمكن استمرار المحاكمة الواحدة لمدة أطول في القاعة المخصصة لها في فترات معينة. وعلاوة على ذلك، ستتاح إمكانية مواصلة الإجراءات التمهيدية وإجراءات دائرة الاستئناف بدون عرقلة سير أية محاكمة.

٩ - وعقب إعراب الفريق العامل المعني بالإسراع بسير المحاكمات عن تأييده لبناء قاعة رابعة في حالة تخصيص قاعتين من قاعات المحكمة للمحاكمات التي يمثل في كل منها عدة متهمين، أعد رئيس قلم المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحليلا لجدوى المشروع من حيث التكلفة والمزايا. وخلص التقرير إلى أن الانتهاء من إعداد قاعة رابعة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ أمر ممكن من الناحية العملية. وبالإمكان إيجاد حل لجميع الاعتبارات التقنية المرتبطة بإعداد القاعة والمتعلقة بأنشطة البناء والمسائل الأمنية ونقل الموظفين وتوفير الأماكن لهم. وفيما يتعلق بالتكاليف الإجمالية للمشروع سواء من حيث إعداد القاعة الرابعة في حد ذاته أو فيما يتعلق بهيئة قضاة إضافية، يبدو أن الاستناد في القرار إلى التكاليف والوفورات المتوقعة فقط يجعل من الصعب تحديد وتوثيق فائدة مالية عامة. وبالاستناد إلى توقعات التخطيط الحالية، فإن مقاييس الوفورات المتوقعة المستخدمة حاليا وهي عدد القضايا المعروضة على المحكمة ومدة النظر فيها وحجمها لا يبدو أنها انخفضت إلى الحد الذي يُترجم إلى وفورات تغطي التكاليف المرتبطة سواء ببناء القاعة الرابعة وتعيين الموظفين أو بتعيين هيئة قضاة إضافية. وحسب التوقعات الحالية، فإن ست محاكمات ستستمر حتى عام ٢٠٠٩ حتى مع وجود القاعة الرابعة وهيئة القضاة الإضافية. وبالتالي، فعلى الرغم من مزايا فكرة إنشاء قاعة رابعة من حيث زيادة الوقت المتاح للمحاكمات وتخفيض مدة القضايا الصغيرة، فما زال من الضروري النظر في مزيد من الاعتبارات حتى يتسنى تقييم مدى ملاءمة المشروع بشكل تام.

١٠ - وما زالت المحكمة بصدد تقييم هذا التقرير الأولي بالإضافة إلى تقرير تموز/يوليه ٢٠٠٥ الصادر عن الفريق العامل المعني بالإسراع بسير المحاكمات، وستقرر في المستقبل القريب هل ستعرض هذا الخيار على مجلس الأمن لالتماس التوجيه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، أشار سلفي إلى أن المحكمة كانت تنوي إذا ما قررت في نهاية المطاف تنفيذ المشروع أن تطلب إلى الحكومات المعنية التبرع بأموال لبناء قاعة رابعة في المحكمة بدلا من وضع عبء

ذلك على ميزانية الأمم المتحدة. وفي حالة إقدام المحكمة على ذلك، أنوي اعتماد نهج التمويل الذي اقترحه سلفي.

١١ - ومن المتوقع أن يقدم الفريق العامل المعني بالإسراع بسير المحاكمات تقريرا آخر في غضون الشهور القادمة، وهو تقرير سيركز على التحسينات المتعلقة بسير الإجراءات التمهيدية وممارسات المحاكمة. وسيتناول ذلك التقرير مسائل تتعلق مثلا بالإسراع بإعداد إفادات الشهود، بما في ذلك تقارير الخبراء؛ وتقديم طلبات إقرار المحكمة للوقائع التي بُت فيها والفصل في هذه الطلبات خلال المرحلة التمهيدية؛ وممارسات كتابة الأحكام؛ وزيادة فعالية البت في الطلبات التمهيدية.

١٢ - وأنهى الفريق العامل المعني بالإسراع بالبت في سير الاستئنافات، الذي يرأسه القاضي مومبا، بمساعدة من القاضي شومبرغ ومِنّي، عمله في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وقام بتعميم تقرير نهائي يتضمن مقترحات محددة لتحسين الإجراءات والأساليب والممارسات المتبعة في دائرة الاستئناف فيما يتعلق بالطعون التمهيدية، واستئناف الأحكام، والطعن في القرارات في حالات الاعتراف بارتكاب الجرم، والطعن في أحكام العقوبة. وقد اعتمدت هذه التوصيات، التي يرد بعضها موجزا فيما يلي، بإجماع القضاة في الجلسة العامة لهيئة المحكمة التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأُدرجت لاحقا في لوائح المحكمة وتوجيهاتها الإجرائية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٣ - وقد قام الفريق العامل، أولا، بتقديم مقترحات للإسراع بالبت في استئنافات الأحكام وما يتصل بذلك من إيداع الملفات وتقديم الطلبات، عن طريق إدخال تعديلات على قواعد معينة وعلى توجيهات معينة من التوجيهات الخاصة بالممارسات. وفيما يتعلق بطلبات إيداع إثباتات إضافية تتعلق بالاستئناف بموجب القاعدة ١١٥، اقترح الفريق العامل تأجيل إيداعها إلى ما بعد تقديم جميع مذكرات الاستئناف في القضية. وقد أوصى الفريق العامل بذلك لتفادي تكرار الطلبات المقدمة بموجب القاعدة ١١٥ بالنسبة لمحرري القرارات وتجنب التأخير في الجدول الزمني لتقديم مذكرات الاستئناف. واتُفق على أن تقدم الطلبات المقدمة بموجب القاعدة ١١٥ في غضون مدة ٣٠ يوما من تاريخ إيداع المذكرات الجوابية بدلا من مدة ٧٥ يوما من تاريخ حكم المحكمة. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق العامل بأنه في الحالات التي تودع فيها الطلبات المقدمة بموجب القاعدة ١١٥ في غير الموعد المحدد وبعد جلسة الاستئناف، ينبغي التأكيد على معيار قبول ذلك الدليل بحيث لا يقبل إلا إذا قدم الطرف الملتمس أسبابا مقنعة. وأشار الفريق العامل إلى ضرورة إدخال هذا التعديل على

القاعدة ١١٥ للحد من تزايد اتجاه الأطراف إلى القيام قبل التاريخ المتوقع لصدور حكم الاستئناف مباشرة بإيداع طلبات غير وجيهة بموجب القاعدة ١١٥.

١٤ - وفيما يتعلق بالطعون في حكم العقوبة، اقترح الفريق العامل تعديل القواعد من ١١١ إلى ١١٣ من أجل تقصير الجدول الزمني لتقديم المذكرات وخفض عدد الكلمات المسموح به في المذكرات المقدمة. وأوصى الفريق بتخفيض فترة إيداع إخطارات الطعن في حكم العقوبة من ٧٥ يوما إلى ٣٠ يوما، وفترة إيداع مذكرات الاستئناف من ٧٥ يوما إلى ٣٠ يوما، وفترة إيداع الردود على مذكرات الاستئناف من ٤٠ يوما إلى ٣٠ يوما. ويلزم الآن إيداع المذكرات الجوابية في غضون ١٠ أيام بدلا من ١٥ يوما كما كان محددا فيما قبل. وإجمالا، سيتم توفير ما مجموعه ١٠٥ أيام في الجدول الزمني لتقديم المذكرات في كل طعن في حكم العقوبة.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالإجراءات التمهيدية للاستئناف، اقترح الفريق العامل توسيع صلاحيات قاضي الإجراءات التمهيدية للاستئناف بحيث يبت في الطلبات الإجرائية الاعتيادية، مثل تلك التي يُطلب فيها مهلة إضافية أو زيادة العدد الأقصى للكلمات، بدون أن يستشير هيئة القضاة بكاملها، وذلك بتعديل القاعدة ١٢٧ والتوجيه الإجرائي المتعلق بالموضوع. وسيكلف قاضي الإجراءات التمهيدية بالفصل في المواعيد النهائية للترجمة كما سيخول صلاحية اتخاذ القرار بشأن تحديد الوثائق الضرورية للاستئناف وإلغاء ترجمة أية وثائق غير ضرورية. واقترح الفريق العامل أيضا إدخال تعديلات على التوجيه الإجرائي المتعلق بطول نصوص المذكرات والطلبات بهدف تفادي التطويل فيما تعرضه الأطراف. واستعيض عن عدد الصفحات بعدد الكلمات وأصبح على الطرف الملتمس أن يقر بالتزام الحد الأقصى لعدد الكلمات.

١٦ - واقترح الفريق العامل، ثانيا، وسائل للإسراع بسير الطعون غير المتعلقة بحكم العقوبة. فقد أوصى الفريق العامل بتوسيع نطاق القاعدة ١١٦ مكررا المتعلقة بإجراءات الطعون المستعجلة، التي تسمح، في جملة أمور، بالبت في الطعون على أساس المذكرات الكتابية وحدها، بحيث تشمل الطعون في قرارات الإحالة بموجب القاعدة ١١ مكررا والطعون في الإدانة بتهمتي انتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادة زور بموجب القاعدتين ٧٧ و ٩١.

١٧ - وقدم الفريق العامل، ثالثا، توصيات إلى رئيس قلم المحكمة ورئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن ممارسات الترجمة في وحدة الترجمة وبشأن تعيين المحامين. واقترح الفريق العامل إنشاء آليات تتيح تقديم ترجمات عاجلة لأحكام المحكمة إلى لغات

عمل أفرقة الدفاع عندما تكون تلك اللغات غير اللغة التي صدر بها الحكم. واقترح الفريق أن تعطى الأولوية لترجمة الأحكام إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية بدل اللغات الرسمية الأخرى للمحكمة عندما تكون لغة عمل فريق الدفاع هي اللغة ذاتها التي صدر بها الحكم. كذلك قُدمت توصيات إلى قلم المحكمة فيما يتعلق بتعيين المحامين في المحاكمات بهدف تفادي مشاكل التأخير المترتبة عن تغيير المحامين في مرحلة الاستئناف.

١٨ - وكما ذُكر من قبل، فقد أقر قضاة المحكمة بالإجماع هذه الاقتراحات والتوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بالإسراع بسير الاستئنافات وتم تنفيذها. وقد بدأ أثرها يتجلى بالفعل. فقد أدت تلك الاقتراحات والتوصيات ولا تزال إلى زيادة فعالية إجراءات الاستئناف في دائرة الاستئناف.

١٩ - ومن التدابير الأخرى المتخذة للإسراع بنظر الدعاوى أمام المحكمة ضم القضايا. فمنذ تقرير أيار/مايو ٢٠٠٥، وافقت الدائرة الابتدائية على طلبين لضم القضايا مقدمين من الادعاء العام. وتوجد في الوقت الراهن ثلاث محاكمات تشمل ستة متهمين أو أكثر في طورها التمهيدي، ومن المتوقع أن يبدأ نظر إحداها في مطلع العام القادم. وتشمل إحدى هذه القضايا ثمانية أفراد من سريبرينيتشا متهمين في ست قضايا مختلفة (تسعة متهمين إذا ما قُبض على المتهم الهارب توليمير) وتشمل القضيتان الأخريان ستة متهمين في كل منهما (سبعة متهمين إذا ما قبض على المتهم الهارب جورجيفيتش)، وبذلك يكون مجموع القضايا التي تم ضمها ثماني قضايا.

٢٠ - ولكي تستوعب المحكمة هذا العدد الكبير من المتهمين ومحاميهم، بدأت في تجديد قاعاتها. وحرصا على عدم تعطيل سير المحاكمات إلا في أضيق الحدود، نُفذت التجديدات في مواعيد متفاوتة حيث من المتوقع الانتهاء من تجديد القاعة الأولى في ١٦ كانون الثاني/يناير، والثانية في ٦ شباط/فبراير، والأخيرة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢١ - ومما شهدته المحكمة منذ التقرير الأخير من تغييرات هامة من شأنها أن تزيد من سرعة نظرنا في الدعاوى استحداث نظام المحكمة الإلكترونية. وهذا النظام، الذي يجمع سائر الوثائق المتصلة بالدعاوى في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية تغني عن الحاجة إلى استخدام الملفات الورقية غير الضرورية، من شأنه حتما زيادة إمكانيات الاطلاع على المعلومات مع الإسراع بسير الدعاوى. وعقب تجربة رائدة ناجحة لاستخدام نظام المحكمة الإلكترونية في قضية هليلوفيتش، حيث وفر للدائرة الابتدائية ما يقرب من شهر ونصف الشهر من الوقت في مرحلة كتابة الحكم، أصدر سلفي توجيها إجرائيا ملزما باستخدام نظام المحكمة الإلكترونية في جميع الدعاوى المقبلة التي ستنظرها المحكمة. وقضية ”مركسيتش وآخرون“،

التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، هي أول قضية يتبع فيها هذا التوجيه الإجرائي. وقد اكتنفت تطبيق هذا النظام مشاكل كبيرة في القضية حتى الآن، لكن هذه المشاكل قيد المعالجة. ومن المأمول فيه أن يحدث تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية النتائج التي تحققت في قضية هليلوفيتش في جميع الدعاوى التي ستنظرها المحكمة في المستقبل.

٢٢ - ومن العوامل الحاسمة لنجاح استراتيجية الإنجاز التعاون فيما بين أجهزة المحكمة. فقد واصلت دوائر المحكمة التعاون مع قلم المحكمة والادعاء العام في التماس سبل مبتكرة لزيادة كفاءة نظر الدعاوى في المحكمة. ومما يستحق التنويه به بشدة من الأمور التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتساع دائرة التعاون والاتصال فيما بين أجهزة المحكمة ورابطة محامي الدفاع. وقد أبدت الرابطة استعدادها للتعاون مع المحكمة في اتباع استراتيجية الإنجاز من خلال حرصها على استخدام نظام المحكمة الإلكترونية وتفاوضها مع الادعاء العام حول المسائل المتصلة بالكشف عن المواد.

٢٣ - كما أن تطبيق استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة مرهون إلى حد كبير بالاحتفاظ بموظفيها المؤهلين. وقد أُولي الاهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى إيجاد سبل فعالة لتحقيق هذا الهدف من قبيل الترقيات المعجلة. وأُولي الاهتمام كذلك إلى تعزيز قدرات موظفينا القانونيين الحاليين بموالاة التنظيم الدقيق للأفرقة المكلفة بمباشرة الدعاوى والمضي قدما في تطوير مهاراتهم البحثية والتحريرية. ويضاف إلى ذلك الاستفادة إلى أقصى حد من موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المكلفين بالعمل في دائرة الاستئناف ممن يكلفون أيضا بمباشرة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على غرار موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المكلفين منذ وقت طويل بمباشرة دعاوى الاستئناف المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

باء - القضاة المخصصون

٢٤ - أضحت الاستعانة بالقضاة المخصصين ضرورة حاسمة لكفاءة سير أعمال المحكمة. وبناء على اعتماد مجلس الأمن للتعديلات المدخلة على النظام الأساسي للمحكمة في قراره ١٥٩٧ (٢٠٠٥)، وهي التعديلات التي رفعت الحظر على إعادة انتخاب القضاة المخصصين، أُعيد انتخاب القاضيين ثلين وراسوازاني في الانتخابات التي أُجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد سمحت إعادة انتخاب القاضي ثلين للمحكمة بتعيينه لمباشرة محاكمة جديدة مع استمراره في إعداد الحكم في المحاكمة التي كان قد عين قبل ذلك لمباشرتها. ويضاف إلى ذلك أن انتخاب قائمة القضاة المخصصين الجديدة سوف يوفر رصيدا

من القضاة للاستعانة بهم عندما تصبح القضايا جاهزة للنظر فيها أمام المحكمة، وهو ما تقوم به المحكمة بالفعل.

٢٥ - وتعرب المحكمة عن امتنانها البالغ للمجلس لإصداره القرار ١٥٨١ (٢٠٠٥) الذي سُمح بموجبه للقضاة المخصصين التسعة الذين كانوا مكلفين في ذلك الوقت بمباشرة دعاوى بمواصلة عملهم بعد انتهاء فترات خدمتهم للتمكن من الانتهاء من نظر تلك الدعاوى دون تعطيل يتسبب في تأخيرها. وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن التنبؤ بطول مدة نظر الدعاوى لا يمكن قط الوثوق به تماما، ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن التقديرات التي زود بها بشأن طول مدتَي المحاكمتين اللتين مددت فيهما فترة خدمة القضاة المخصصين لا يمكن أن توصف بعد بالدقة. وقد بات الآن في حكم المقرر الانتهاء في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه ٢٠٠٦ من نظر قضية أوريتش التي عين لمباشرتها القاضيان المخصصان إسير وبريدنشولت، ومددت فترة خدمة كل منهما من أجلها. أما القضية الأخرى، وهي قضية كرايشنيك، التي مددت فيها فترة خدمة القاضي المخصص كانيفيل، فقد بات الآن في حكم المقرر الفراغ من نظرها في تموز/يوليه ٢٠٠٦. والسبب الأساسي للاختلاف في تقدير تاريخ انتهاء هاتين المحاكمتين هو ضمان فرصة متكافئة للدفاع للمرافعة. وكما أوضح رؤساء المحكمة السابقون فإنه لا يجوز التضحية بمراعاة الأصول القانونية أو حقوق الإنسان من أجل التعجيل بسير المحاكمات.

٢٦ - وتعرب المحكمة أيضا عن امتنانها لمجلس الأمن لقراره ١٦٢٩ (٢٠٠٥) الذي سمح بالتعجيل بتعيين القاضية فان دين وينغيرت قاضيةً دائمةً في المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد انتخبت القاضية فان دين وينغيرت قاضيةً دائمةً في المحكمة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بينما كانت تمارس عملها كقاضية مخصصة. وسمح تعيينها المبكر قاضيةً دائمةً بتكليفها فورا بمباشرة قضية ''مركسيتش وآخرون'' مع مواصلة مهمتها التي كلفت بها كقاضية مخصصة في مباشرة قضية ''ليماي وآخرون'' التي كانت قد دخلت عندئذ في مرحلة كتابة الحكم.

جيم - إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية المختصة

٢٧ - واصلت المحكمة إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة عملا بالقاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية. وقدمت المدعية العامة حتى اليوم ١٢ طلبا للإحالة بشأن ٢٠ متهما، رُفض أحدهما، وسحب الادعاء العام طلبا آخر، وأشار إلى أنه سوف يسحب في القريب طلبا آخر (قضية رايتش

التي اعترف فيها المتهم بالجرم). ووافق مجلس الإحالة حتى الآن على ستة طلبات، ولم يفصل بعد في ثلاثة طلبات لا أكثر. وأحيلت إلى جمهورية كرواتيا قضية واحدة لم يُستأنف قرار الإحالة بشأنها، وأُحيلت قضيتان إلى دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك بعد أن أيدت دائرة الاستئناف قرارات مجلس الإحالة بشأنها. وما زالت قرارات مجلس الإحالة الثلاثة المتبقية في مرحلة الاستئناف في الوقت الحالي[٨].

٢٨ - وقد حرصت المحكمة وهي تحيل القضايا إلى المنطقة على كفالة محاكمة عادلة للمتهمين المحالين، وألزمت المدعية العامة بأن ترفع إلى المحكمة تقارير منتظمة بشأن التقدم في نظر الدعاوى المحالة. ومما هو جدير بالذكر أن للمدعية العامة الحق بموجب المادة ١١ مكررا في أن تطلب إلى المحكمة استعادة قضية بعد إحالتها إذا ما رأت أن المتهم لم يحصل على محاكمة عادلة. وقد يؤثر هذا على استراتيجية الإنجاز في المستقبل كما سيأتي بيانه فيما يلي.

٢٩ - وحرصا على مراعاة الأصول القانونية في القضايا المحالة، ظلت المحكمة تدعم المبادرات الرامية إلى بناء القدرات المحلية للمحاكم الوطنية بأساليب منها مثلا تدريب القضاة والمدعين العامين المحليين في كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نظمت المحكمة زيارة عمل لها من أجل المدعين العامين من البوسنة والهرسك، وفي تموز/يوليه نظمت زيارة عمل مماثلة من أجل المدعين العامين من كرواتيا. وخلال الزيارتين، شرح موظفو المحكمة أعمالها، بما شمل تطبيق القوانين الموضوعية والإجرائية وجمع الأدلة واستخدامها. وشارك قضاة المحكمة في مناقشات مائدة مستديرة حول تقييم الأدلة وتقدير وجاهتها، كما ناقش موظفو المحكمة الآخرون إحالة القضايا عملا بالمادة ١١ مكررا. وفي تموز/يوليه كذلك، رحبت المحكمة باستقبال أعضاء بالسلك القضائي الصربي. وفي أيلول/سبتمبر، استقبلت زيارة من موظفي تكنولوجيا المعلومات من دائرة جرائم الحرب بمحكمة دائرة بلغراد القضائية في صربيا. وبيّن موظفو تكنولوجيا المعلومات التابعون للمحكمة أسباب التأخر في تنفيذ نظام البث في المحكمة وكيفية الاطلاع على وثائق المحكمة، وتبادل الوثائق بين دائرة جرائم الحرب والمحكمة. وعلاوة على ذلك، استقبلت المحكمة زيارات قام بها المتحدث باسم قلم المحكمة والدوائر التابعة لدائرة جرائم الحرب، وتلقت زيارة قام بها رئيس فريق رصد المحاكمات في البوسنة والهرسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (١١ مكررا).

(٨) انظر الضميمة الخامسة.

٣٠ - ونُفذت أيضا طائفة من مبادرات بناء القدرات داخل المنطقة. ومثال ذلك أن القاضي مومبا من دائرة الاستئناف ألقى كلمة رئيسية في نيوم بالبوسنة والهرسك عن موضوع إصدار الأحكام في قضايا جرائم الحرب أمام أكبر تجمع من المشتغلين بالقانون الجنائي في ذلك البلد بوصفه ضيفا على رابطة القضاة ورابطة القانون الجنائي وعلم الجريمة في اتحاد البوسنة والهرسك. وفي حزيران/يونيه كذلك، قدم موظف الاتصال بقلم المحكمة في البوسنة والهرسك إحاطة لمدة ساعتين عن المحكمة لعشرة من قضاة دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك البالغ عددهم اثني عشر قاضيا. وزود موظف الاتصال كذلك القضاة بوثائق ومواد لكي يزدادوا فهما لإجراءات المحكمة والسوابق القضائية لها. وفي أيلول/سبتمبر، ألقى موظف الاتصال محاضرة عن المحكمة ووزع وثائق متعلقة بها على مجموعة من ٢٠ محاميا من صربيا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة والهرسك في حلقة دراسية إقليمية للمحامين نُظمت في سراييفو. وفي ذلك الشهر نفسه، عقد قسم الضحايا والشهود بالمحكمة مؤتمرا في سراييفو ضم ممثلين عن محاكم جرائم الحرب لمناقشة آخر التطورات في دعاوى جرائم الحرب واحتياجات الضحايا والشهود والمسائل التي تواجههم في مختلف الولايات القضائية في المنطقة. وكان من آخر هذه الجهود حديث ألقاه موظف الاتصال بقلم المحكمة لشؤون البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر في برنامج تدريبي نظمه قسم الدفاع في القضايا الجنائية بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك وضم ٣٠ محاميا. وقد تكلم عن الإطار القانوني للمحكمة واستراتيجية الإنجاز وإحالة القضايا بموجب القاعدة ١١ مكررا.

٣١ - وما زالت المحكمة ملتزمة ببذل قصارى جهدها للمساعدة في تعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. ونتيجة للمبادرات المذكورة آنفا المنفذة في الأشهر الستة السابقة، تنمو باطراد قدرات المحاكم المحلية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود فيما يتعلق بمعالجة قضايا جرائم الحرب المعقدة.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، واصلت المحكمة توزيع المواد الرئيسية المترجمة إلى اللغات الرئيسية في المنطقة وبناء علاقات وثيقة مع أرباب المهن القانونية ودوائر المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام المحلية والحكومات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت المحكمة زهاء ١ ٠٠٠ قرص مدمج (سي دي روم) على أفراد وجماعات في يوغوسلافيا السابقة، وتتضمن هذه الأقراص وثائقها الأساسية وقراراتها وأحكامها. وما زال موقع المحكمة على الشبكة العالمية (الويب) يمثل وسيلة اتصال بالمنطقة حيث يستقبل في المتوسط ١٣ ٠٠٠ زيارة فردية في الشهر. كما أن عدد مشاهدي ومستمعي وقائع المحاكمات عن طريق موقعنا على الإنترنت مذهل. ففي خلال شهر أيلول/سبتمبر، دخل ٩٨ ٠٠٠ شخص

إلى وصلة التسجيلات المرئية الناطقة بالبوسنية والكرواتية والصربية، وشاهد حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص الوصلة الإنكليزية، ودخل أكثر من ١ ٥٠٠ شخص على وصلة التسجيلات المرئية الناطقة بالألبانية. كذلك عقد مكتب الاتصال الجماهيري التابع للمحكمة سلسلة من المؤتمرات تحت عنوان ''تقريب الشقة بين المحكمة والمجتمعات المحلية في البوسنة والهرسك''. وشرحت المحكمة من خلال هذه المؤتمرات لأشد المجتمعات المحلية تأثرا بالجرائم المندرجة في صميم عمل المحكمة كيف تخضع الجناة للمحاسبة وتقيم ميزان العدل للضحايا. وقد أدت هذه الأنشطة إلى توسيع دائرة الفهم والدعم لعمل المحكمة في يوغوسلافيا السابقة، وكلاهما لا غنى للمحكمة عنه في النهوض بولايتها في إرساء دعائم السلام وتحقيق المصالحة في المنطقة.

دال – تعاون دول المنطقة مع المحكمة

٣٣ – إن التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة كان دائما عاملا ذا أهمية قصوى في نجاح المحكمة. وعلى الرغم من استمرار تحسن التعاون مع جميع دول المنطقة، فإن الإخفاق في القبض على كبار المتهمين من أمثال رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش، وأنتي غوتوفينا لا يزال مصدر قلق كبير.

٣٤ – وثمة درجة مرضية من التعاون مع كرواتيا، باستثناء إخفاقها في تسليم أنتي غوتوفينا إلى المحكمة، وعلى الرغم من أن المدعية العامة ذكرت، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أمام فرقة العمل المعنية بكرواتيا والتابعة للاتحاد الأوروبي، أن كرواتيا تبذل كل ما في وسعها لتحديد مكان غوتوفينا وإلقاء القبض عليه، لا يزال القلق يساورني إزاء استمرار عدم تمكن كرواتيا من ضمان مثول غوتوفينا أمام المحكمة.

٣٥ – وتواصل البوسنة والهرسك تعاونها على نحو مرض جدا، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وفيما يخص جمهورية صربسكا، بالبوسنة والهرسك، ما زال مستوى التعاون غير كاف. فلم تقدم هذه الجمهورية أية معلومات عن كاراديتش وملاديتش. بيد أن ثمة مؤشرات، أكدها مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، تدل على أن جمهورية صربسكا بدأت تنظر بجدية إلى التزامها بأن تتيح للمحكمة المعلومات التي بحوزتها بخصوص ما ارتكب من جرائم في سريبرينيتشا، خلال الفترة من ١١ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥. وثمة تقارير مشجعة تفيد أن جمهورية صربسكا حولت وثائق إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة وإلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

٣٦ – وفي حين أن التعاون مع صربيا والجبل الأسود قد شهد تحسنا، فإن خمسة من المتهمين السبعة الذين لا يزالون طلقاء يُعتقد أنهم في صربيا والجبل الأسود، أو في جمهورية

صربسكا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، شرعت صربيا والجبل الأسود في محادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن ''اتفاق الاستقرار والانتساب'' الذي يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره خطوة أولية نحو محادثات الانضمام الرسمية في مرحلة تالية. وذكر أولي رين، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، أنه إذا ما استمر إخفاق صربيا والجبل الأسود في تسليم كاراديتش وملاديتش، فقد تعلق هذه المحادثات. وحتى الوقت الحاضر، لم تُفلح صربيا والجبل الأسود في تحقيق ذلك، وإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة ضغوطه بشأن هذه المسألة.

٣٧ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، سافر سلفي إلى صربيا لمقابلة رئيس الوزراء كوشتونيكا للتفاهم بشأن المسائل المعلقة بين الحكومة والمحكمة. وكان من بين المواضيع الرئيسية للمناقشة إخفاق صربيا في تسليم بقية الفارين إلى المحكمة. وخلال ذلك الاجتماع، تحدث رئيس الوزراء كوشتونيكا عن تعهده الكامل بالوفاء بالتزامات صربيا القانونية. بيد أنه، كما علق سلفي، سيتم تقييم سجل التزام صربيا والجبل الأسود في ضوء الأعمال والنتائج وليس بناء على الأقوال ومجرد الوعود.

٣٨ - ومنذ تقديم التقرير الأخير، انخفض عدد الفارين المتبقين من عشرة إلى سبعة أشخاص بعد ما تم القبض على ثلاثة أشخاص وُجهت إليهم اتهامات. ويوجد اثنان من هؤلاء الأشخاص متحفظا عليهما حاليا في دولتين من الدول الأعضاء، وتجري المفاوضات لضمان نقلهما إلى لاهاي. وأحد هؤلاء الفارين وهو ميلان لوكيتش، متحفظ عليه لدى السلطات الأرجنتينية. ومما يؤسف له أن وجود طلب بتسليمه مقدم من صربيا والجبل الأسود قد حال دون نقله. وسافر مسؤولون بالمحكمة إلى الأرجنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لضمان إتمام عملية النقل. وقد سلمت السلطات الأرجنتينية بأولوية المحكمة في هذه المسألة، غير أن هذه السلطات تود البت في طلب التسليم المقدم من صربيا والجبل الأسود قبل تحويل لوكيتش إلى المحكمة. وقامت السلطات الروسية باحتجاز الهارب الآخر، دراغان زيلينوفيتش. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تلقت المحكمة مذكرة شفوية من السفارة الروسية تؤكد فيها احتجاز زيلينوفيتش، مع طلبها بأن يتم إجراء مشاورات مع ممثلي المحكمة وهولندا بشأن طريقة نقله إلى لاهاي. وسافر مسؤولون من المحكمة إلى موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بناء على طلب من السلطات الروسية، ومن المؤمّل أن يتم نقل زيلينوفيتش في وقت قريب. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تم نقل الهارب الثالث، سريدوي لوكيتش من جمهورية صربسكا إلى عهدة المحكمة بعد أن ظل طليقا مدة سبع سنوات تقريبا[٩].

(٩) انظر الضميمة الثالثة.

٣٩ - ومن بين الهاربين السبعة المتبقين يظل، بطبيعة الحال، راتكو ملاديتش، ورادوفان كاراديتش، وأنيتي غوتوفينا - أكثرهم شهرة. وكما أكد الرئيسان السابقان لهذه المحكمة فإنه لا يمكن لهؤلاء الهاربين الثلاثة على وجه الخصوص أن يبقوا طلقاء في انتظار إغلاق المحكمة. فالأمر بكل بساطة هو أنه لا يمكن للمحكمة أن تغلق أبوابها قبل أن تتم محاكمة هؤلاء الفارين.

ثالثا - أحدث التوقعات بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

١ - خلاصة التقدير الذي أجري في أيار/مايو ٢٠٠٥

٤٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٥، أبلغ الرئيس السابق مجلس الأمن أن إعطاء تقدير في تلك المرحلة للتاريخ الذي ستنتهي فيه المحكمة من أعمالها لا يمكن أن يكون إلا محض تخمين. بيد أنه ذكر أنه ليس من الممكن قطعا تصور انتهاء جميع أنشطة المحاكمات في المحكمة بنهاية سنة ٢٠٠٨. ويعود ذلك إلى وجود عدد كبير من المتهمين والفارين، الذين وصلوا إلى المحكمة منذ تقديم التقرير الأخير، بالإضافة إلى قيام الادعاء بتقديم وتأكيد سبعة قرارات اتهام جديدة أو معدلة تشمل ثلاثة عشر متهما. وذكر الرئيس أنه يتوقع استمرار المحاكمات إلى سنة ٢٠٠٩، واستند في ذلك التقدير إلى افتراض أن جميع الطلبات المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكررا سيتم قبولها، كما سيتم قبول جميع طلبات ضم الدعاوى المحتملة، وعدم وصول أي هاربين جُدد، وعدم تقديم إقرارات جديدة بالجرم.

٤١ - ويمكنني في هذا التقرير أن أؤكد أن المحاكمات ستستمر فعلا إلى سنة ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلى العوامل التي ذكرها سلفي في تقريره المقدم في أيار/مايو ٢٠٠٥. وسيؤثر حتما ما قامت به المدعية العامة من تقديم قرارات اتهام جديدة في نهاية سنة ٢٠٠٤، والعدد الكبير من المتهمين الذين حولوا إلى المحكمة في السنة الأخيرة، على التواريخ المحددة في إطار استراتيجية المحكمة للإنجاز.

٢ - التقديرات الحالية

٤٢ - تخضع إمكانية الانتهاء فعلا من المحاكمات بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩ لعدد من العوامل التي لا يمكن بتاتا الجزم بشأنها. وكما لوحظ أعلاه، فقد مضت المحكمة قُدما في عملية ضم القضايا ليتم عقد المحاكمات بحيث يمثل في كل منها عدة متهمين. بيد أنه لم يقبل سوى طلبين من طلبات ضم الدعاوى الثلاثة التي قدمتها المدعية العامة. ورفضت الدائرة الابتدائية طلب الضم الثالث و لم يطعن الادعاء في ذلك القرار. ومن واجبي أيضا أن أؤكد أننا لم نختبر بعد مدى تأثير ضم الدعاوى على كفاءة سير المحاكمات في المحكمة. ومن الممكن فعلا أن

تفضي هذه العملية إلى وقوع بعض التأخير إذا ما تعين، على سبيل المثال، وقف المحاكمة كلها بسبب مرض واحد أو أكثر من المتهمين. بيد أنه يمكنني أن أؤكد للمجلس أن قضاة التحقيق المخصصين للقضايا التي تشمل عدة متهمين يبذلون كافة الجهود لضمان التحضير التمهيدي السليم للمحاكمات. وتجري المحادثات أيضا بين قلم المحكمة والادعاء ورابطة محاميي الدفاع لإيجاد طرائق تضمن سير هذه المحاكمات بشكل سلس قدر الإمكان.

٤٣ - وعلاوة على ما سبق، فإن العمل الذي بدأته المحكمة مع السلطات في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ من أجل إنشاء الدائرة الخاصة بجرائم الحرب في سراييفو قد أخذ يؤتي ثماره المرجوة، إذ تم بنجاح إحالة متهمين اثنين إلى المحكمة. وفضلا عن ذلك، شرعت المحكمة في إحالة القضايا إلى كرواتيا، ولم يطعن أي من الطرفين في القضية الأولى التي ستتم إحالتها وهي قضية آدمي ونوراتش. وبذلك تكون قد تمت إحالة ما مجموعه أربعة متهمين حتى الآن. وإذا ما أمكن النجاح في إحالة جميع القضايا التي توجد بشأنها طلبات في إطار القاعدة ١١ مكررا لم يبت فيها، فإن من شأن ذلك حذف ١١ متهما آخرين أو ١٠ قضايا أخرى من جدول القضايا المعروضة على المحكمة (ويشمل ذلك قضية زيلينوفيتش المتحفظ عليه حاليا في روسيا، ولوكيتش، المتحفظ عليه حاليا في الأرجنتين). بيد أنني أود أن أشير، كما سبق ذكره، إلى أن طلبا واحدا قد رفض، وأن الادعاء سحب طلبا آخر وذكر أنه سيسحب في وقت قريب طلبا آخر قدم في إطار القاعدة ١١ مكررا. ومن ثم فإن خمسة من المتهمين المحالين من الادعاء لم يحولوا حتى الآن. وكما ذُكر سابقا أيضا فإن من الممكن في إطار قواعدنا أن تعاد إلى المحكمة القضايا التي سبقت إحالتها. وإذا ما حدث ذلك، فإنه سيؤثر حتما على المواعيد المتوقعة في استراتيجية الإنجاز، وقد يفضي إلى حدوث بعض التأخير.

٤٤ - وفيما يخص حالات الإقرار بالجرم، أقر متهمان بجرمهما منذ تقديم التقرير الأخير. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، أقر ميروسلاف برالو بجرمه، وعقدت جلسة استماع للنطق بالحكم في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المقرر إصدار الحكم في وقت قريب. وكان ثمة طلب إحالة في إطار القاعدة ١١ مكرر١ يتعلق بالمتهم الآخر إيفيكاراجيتش، الذي أقر بجرمه في تشرين الأول/أكتوبر، وذكر الادعاء أنه سيتم سحب هذا الطلب بعد جلسة النطق بالحكم وفي حين أن حالات الإقرار بالجرم تنطوي بصفة عامة على إمكانية كبيرة للإسراع بعمل المحكمة، فإن تأثير إقرار هؤلاء المتهمين بجرمهم على مواعيد إنجاز المحكمة لعملها هو أثر ضئيل. وكان الادعاء يعتزم تقديم طلب في إطار القاعدة ١١ مكرر١ بشأن برالو، كما كان هناك، كما سبقت الإشارة، طلب مقدم في إطار القاعدة ١١ مكرر١ بشأن راجيتش.

٤٥ - وما زال التقدير الذي وضعه سلفي بشأن انتهاء المحاكمات خلال سنة ٢٠٠٩ ممكنا شريطة أن تمضي بشكل سلس، كما أشير إليه أعلاه، عملية ضم الدعاوى والإحالات في إطار القاعدة ١١ مكررا، وإذا ما قدم بعض المتهمين الذين هم حاليا في انتظار المحاكمة إقرارات بجرمهم، وهو ما يؤثر فعلا على عدد القضايا التي تنظر فيها المحكمة. بيد أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على دقة ذلك التقدير، ومن بينها على سبيل المثال أن المواعيد المتوقعة في استراتيجية الإنجاز قد تتأثر بمسائل غير منظورة تسبب عرقلة لسير المحاكمات، بما في ذلك تعرض بعض المتهمين للمرض، وتغير المحامين أثناء سير الإجراءات، وزيادة عدد القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة التي تنظر فيها المحكمة. ومنذ تقديم التقرير المؤرخ في أيار/مايو ٢٠٠٥، هناك أربع قضايا قيد النظر تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وهي تشمل ستة متهمين. ومن المسائل ذات الأهمية القصوى قيام المحكمة بمحاكمة الهاربين الثلاثة - كارادزيتش وملاديتش وغوتوفينا، الذين هم أشهر الفارين. وإذا ما تم القبض على هؤلاء الهاربين في وقت قريب، فإن الفراغ من جميع المحاكمات بنهاية سنة ٢٠٠٩ يظل أمرا ممكنا. بيد أنه كلما تأخر وصولهم للمثول أمام المحكمة كلما ازداد احتمال استمرار المحاكمات إلى ما بعد سنة ٢٠٠٩. ومن المسائل ذات الأهمية الحاسمة بصفة مطلقة قيام المجتمع الدولي، بما فيه دول يوغوسلافيا السابقة، ببذل أقصى الجهود لضمان تسليم هؤلاء الهاربين إلى المحكمة دونما مزيد من التأخير.

٤٦ - وإذا ما أخذت في الاعتبار المتغيرات ذات الطبيعة غير المؤكدة المشار إليها توا، فإن تقديم تقدير حالي لموعد انتهاء المحكمة من عملها يظل ضربا من التخمين. ونكرر القول إنه إذا ما تم القبض على جميع الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة في وقت قريب، فإن التقدير الحالي للانتهاء من العمل بنهاية سنة ٢٠٠٩ يظل تقديرا واقعيا. بيد أنه إذا لم يتم تسليم بقية الهاربين خلال الأشهر القادمة، فإن التأخر في تسليمهم قد يؤجل فعلا الانتهاء من جميع المحاكمات إلى تاريخ أبعد من ذلك.

سادسا - خاتمة

٤٧ - كما ذكر سلفي في التقرير المؤرخ في أيار/مايو ٢٠٠٥ المقدم إلى مجلس الأمن فإنه، ”ما من شك في أن هذه هي أكثر الفترات نشاطا وإنتاجية في تاريخ المحكمة حتى يومنا هذا، وهي فترة حافلة بالتحديات والضغوط والتوترات“. ولا يمكن في الوقت الحالي التحديد الدقيق لموعد انتهاء المحكمة من عملها. ويمكنني أن أؤكد أنه سيكون بوسعنا الانتهاء من جميع المحاكمات بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩، شريطة أن يتم قبول جميع ما يقدم مستقبلا من طلبات ضم الدعاوى وأن تسير بشكل سلس المحاكمات التي يمثل فيها عدة متهمين؛ وأن يتم قبول جميع ما تبقى من الطلبات المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكررا، وأن يبقى عدد القضايا

المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة عند حد أدنى، وأن يتم القبض على بقية الهاربين، ولا سيما كارادزيتش وملاديتش وغوتوفينا، خلال الأشهر القادمة. وما لم تتحقق هذه الافتراضات، فإن المحاكمات قد تستمر على الأرجح إلى ما بعد ذلك التاريخ. ومن جانب آخر، فإن من بين العوامل الأخرى التي قد تساهم في جعل نهاية سنة ٢٠٠٩ موعدا ممكنا للانتهاء من المحاكمات تلقي إقرارات جديدة بالجرم واحتمال تشييد قاعة رابعة لعقد المحاكمات.

٤٨ - وأود أن أؤكد لمجلس الأمن أن المحكمة ما زالت ملتزمة التزاما كاملا باستراتيجية الإنجاز التي وضعتها، وستواصل بذل كل ما في وسعها للنهوض بمهام ولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وإنني على ثقة من أن الإنجازات وأوجه التقدم التي حققتها المحكمة، والتي يلخصها هذا التقرير، لهي دليل على ذلك الالتزام المطلق بالبحث عن سُبل للوصول بكفاءة المحكمة وفعاليتها إلى الحد الأقصى بدون التضحية بمعايير الأصول القانونية.

٤٩ - وتحقيقا لتلك الغاية، سيواصل قضاة المحكمة التركيز على القواعد، بحثا عما يمكن إدخاله من تعديلات أخرى تتيح الإسراع بالإجراءات. ومن المقرر أن يقوم الفريق العامل المعني بالإسراع بالمحاكمات بنشر تقريره النهائي في وقت قريب، وأتوقع أن يتضمن مقترحات ملموسة يكون لها أثر إيجابي على الإسراع بالإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة. ومع قبول طلبات ضم الدعاوى، يعمل قضاة التحقيق بشكل وثيق مع الأطراف لضمان أن يتم النظر في هذه القضايا بأكبر قدر ممكن من النظام والسرعة. وما زالت مسألة إمكانية بناء قاعة محاكمات رابعة رهن البحث، كما يتم النظر بعناية في تقرير الفريق العامل المعني بالإسراع بالمحاكمات وفي تحليل التكاليف/الفوائد الذي أعده قلم المحكمة. والقرار النهائي المتعلق بذلك المشروع على وشك الإصدار. ومع تزايد حجم العمل في دائرة الاستئناف، لا يزال النظر جاريا في زيادة قدرات تلك الدائرة بتوفير هيئتين يتألف كل منهما من خمسة قضاة للفصل فيما يقدم من طعون.

٥٠ - لقد اتخذ المجلس بإنشائه لهذه المحكمة قرارا تاريخيا بإقرار السلم والأمن الدوليين من خلال إقامة العدل الدولي. وبفضل وجود هذه المحكمة، تم الانتصاف لضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، برهن المجلس للعالم من خلال هذه المحكمة على أن العدالة الجنائية الدولية، التي تحترم المعايير الأساسية لمراعاة الأصول القانونية، هي أمر ممكن. وتمثل المحكمة مصدر إلهام ومثلا يحتذى لإنشاء محاكم وهيئات جنائية دولية أخرى. وإنه لأمر حاسم الأهمية من أجل استمرار رسالة وميراث هذه المحكمة ألا نسمح بأن تغلق المحكمة أبوابها بدون محاكمة جميع الفارين المتبقين. ولزام على المحكمة أن تنجز ولايتها حتى يكتب البقاء للدرس الأساسي المستفاد منها، والذي يتمثل في أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع هذه الجرائم ولن يتيح لمرتكبيها فرصة الإفلات من العقاب.

الضميمة الأولى

١ - الأشخاص المدانين أو الذين أبرئت ساحتهم بعد المحاكمة في الفترة من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (٤ أشخاص)

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
١	سيفير هاليلوفيتش	قائد عسكري، جيش البوسنة والهرسك	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (أبرئت ساحته)
٢	فتمير ليماي	قائد، جيش تحرير كوسوفو	٥ آذار/مارس ٢٠٠٣	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (أبرئت ساحته)
٣	إسحاق موسليو	من قادة معسكر للاعتقال، جيش تحرير كوسوفو	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (أبرئت ساحته)
٤	هارادين بالا	من قادة معسكر للاعتقال، جيش تحرير كوسوفو	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (أدين)

* بالنسبة للفترة التي سبقت ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يمكن الرجوع إلى الضميمة الأولى بالمرفق الأول للتقرير السابق، S/2004/897. وهكذا، فمنذ إنشاء المحكمة حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدين ٣٦ شخصا وأبرئت ساحة ٣ أشخاص في ٢٠ محاكمة. ومن بين الـ ٣٦ حكما بالإدانة، أبطل ثلاثة في الاستئناف.

٢ - الأشخاص الذين اعترفوا بجرمهم في الفترة من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (شخصان)

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
١	ميروسلاف برالو	عضو في القوات الخاصة لمجلس الدفاع الكرواتي (''المنغصون'')	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	[في انتظار إصدار الحكم]
٢	إفيتسا رايتش	قائد فريق العمليات التابع لمجلس الدفاع الكرواتي	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	[في انتظار إصدار الحكم]

* بالنسبة للفترة التي سبقت ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يمكن الجوع إلى الضميمة الأولى بالمرفق الأول للتقرير السابق، S/2004/897. وهكذا، فمنذ إنشاء المحكمة حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، اعترف ١٩ شخصا بجرمهم فيما مجموعه ١٥ قضية.

٣ - الأشخاص المدانون بانتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (لا أحد)

القضية	الاسم	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
لم يدن أحد بانتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥			

الضميمة الثانية

١ – المحاكمات الجارية (٨ متهمين، ٥ قضايا)				
القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	تعليقات
١	سلوبودان ميلوشفيتش	رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣ تموز/يوليه ٢٠٠١	”كوسوفو وكرواتيا والبوسنة“ يتوقع صدور الحكم في أواخر عام ٢٠٠٦
٢	ناصر أوريتش	قائد عسكري وفي الشرطة، البوسنة والهرسك	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	”سريبرينيتسا“ كان من المتوقع صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠٠٥
٣	أنور حاجي حسنفيتش	قائد فرقة، جيش البوسنة والهرسك	٩ آب/أغسطس ٢٠٠١	”البوسنة الوسطى“ يتوقع صدور الحكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
	أمير كوبورا	قائد، جيش البوسنة والهرسك	٩ آب/أغسطس ٢٠٠١	
٤	مومتشيلو كرايشنيك	رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربيسكا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	البوسنة والهرسك يتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠٠٦
٥	ميلي موركشيتش	عقيد وضابط في القيادة، الجيش الشعبي اليوغسلافي	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢	بدأت المحاكمة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
	ميروسلاف راديتش	نقيب، الجيش الشعبي اليوغوسلافي	١٦ أيا/مايو ٢٠٠٢	
	فيسيلين تشلييفانتشانين	رائد، الجيش الشعبي اليوغوسلافي	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣	
	مجموع الأشخاص: ٨			

جميع الأرقام حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢ – القضايا المنظورة حاليا للمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة (٦ متهمين، ٤ قضايا)			
القضية	الاسم	تاريخ المثول لأول مرة	تعليقات
١	ستيبان شيشيليي دوماغوي مارجتيش	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	أحيل للمثول أمام الدائرة الابتدائية
٢	إفيتسا ماریاتشيتش ماركيتسا ريبيتش	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	أحيل للمثول أمام الدائرة الابتدائية
٣	يوسيب يوفيتش	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	أحيل للمثول أمام الدائرة الابتدائية
٤	ماريان كريجيتش	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	أحيل للمثول أمام الدائرة الابتدائية
	مجموع الأشخاص ٦		

جميع الأرقام حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الضميمة الثالثة

١ - القادمون الجدد والفارون المتبقون					
١ - القادمون إلى المحكمة في الفترة من ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥					
	الاسم	المنصب السابق	مكان ارتكاب الجريمة	تاريخ الوصول	تاريخ المثول لأول مرة
١	سريدوبي لوكيتش	عضو في الوحدة العسكرية للعمليات الخاصة لصرب البوسنة (''الصقور البيض'')	فيشيغراد، البوسنة والهرسك	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
مجموع عدد القادمين الجدد في الفترة التي يشملها التقرير: ١					

٢ - الفارون المتبقون				
	الاسم	المنصب السابق	مكان ارتكاب الجريمة	تاريخ توجيه الاتهام
١	رادوفان كارادجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢	راتكو ملاديتش	قائد أركان جيش صرب البوسنة	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
٣	أنيتي غوتوفينا	قائد، الناحية العسكرية سبليت، الجيش الكرواتي	كرايينا، كرواتيا	٣١ أيار/مايو ٢٠٠١
٤	ميلان لوكيتش*	عضو في الوحدة العسكرية للعمليات الخاصة لصرب البوسنة (''الصقور البيض'')	فيشيغراد، البوسنة والهرسك	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
٥	دراغان زيلينوفيتش**	قائد من الدرجة الثانية، الشرطة العسكرية، القوات الصربية	فوتشا، البوسنة والهرسك	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١
٦	فلاديمير جورجيفيتش	مساعد وزير، وزارة الشؤون الداخلية الصربية، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	كوسوفو	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
٧	غوران هادجيتش	رئيس ''إقليم سلافونيا بارانيا وغرب سريم الصربي المتمتع بالحكم الذاتي''	كرواتيا	٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤
٨	ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد مركز خدمات الأمن الإقليمي الذي يديره الصرب	كرايينا، كرواتيا	٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
٩	زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن بهيئة الأركان، جيش صرب البوسنة	سربيرينيتشا وزيبا	١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥
مجموع المتهمين المتبقين ٩				

* متحفظ عليه في الأرجنتين وينتظر نقله إلى المحكمة.

** متحفظ عليه في روسيا وينتظر نقله إلى المحكمة.

الضميمة الرابعة

المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة حتى شهر نوفمبر ٢٠٠٥ (٤٤ متهما، ١٨ قضية)			
القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة
١	باسكو ليوبيتشيتش	قائد الكتيبة الرابعة للشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
٢	دوشان فوشتار	قائد مناوب لحرس المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك	٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢
	مومتشيلو غروبان	قائد مناوب لحرس المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك	١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢
	دوشان كنيجفيتش	موظف في المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك	٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢
	جليكو مياكيتش	قائد، المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك	٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣
٣	دراغوليوب أويدانيتش*	رئيس الأركان، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
	نيكولا شاينوفيتش*	نائب رئيس الوزراء، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣ أيار/مايو ٢٠٠٢
	ميلان ميلوتينوفيتش*	رئيس جمهورية صربيا	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
	فلاديمير لازاريفيتش*	قائد وحدات القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في برشتينا، كوسوفو	٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥
	سريتين لوكيتش*	رئيس ديوان، وزارة الداخلية الصربية، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كوسوفو	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
	نيبويشا بافكوفيتش	لواء، قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كوسوفو	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٤	ميلان مارتيتش	رئيس جمهورية كرايينا الصربية	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢
٥	فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣
٦	فرونكو سيماتوفيتش*	قائد وحدة العمليات الخاصة، جهاز أمن الدولة، الجمهورية الصربية	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
	يوفيتسا ستانيشيتش*	قائد، جهاز أمن الدولة، الجمهورية الصربية	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
٧	ميتار راشيفيتش	قائد حرس سجن كازنينو بوبرافي دوم تحت الإدارة الصربية، البوسنة والهرسك	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣
	سافو تودوفيتش	نائب قائد حرس سجن كازنينو بوبرافي دوم تحت الإدارة الصربية، البوسنة والهرسك	١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة
٨	فلاديمير كوفاتشيفيتش*	قائد بالجيش الشعبي اليوغسلافي	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣
٩	يادرانكو بورليتش*	رئيس، ''الهرسك والبوسنة''	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
	برونو ستويتش*	رئيس إدارة الدفاع، ''الهرسك – بوسنة''	
	سلوبودان براليك*	مساعد وزير الدفاع ''الهرسك – بوسنة''	
	ميليفوي بيتكوفيتش*	قائد، مجلس الدفاع الكرواتي	
	فالنتين تشوريتش*	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	
	بيريسلاف بوشيتش*	ضابط بقيادة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	
١٠	ليوبيشا بيرا	عقيد، رئيس جهاز الأمن، جيش صرب البوسنة	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
	دراغو نيكوليتش	رئيس الجهاز الأمني، وحدات الجيش المتمركزة في درينا، جيش صرب البوسنة	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥
	ليوبومير بوروفتشانين	نائب قائد لواء الشرطة الخاصة، وزارة الداخلية، جمهورية صربيا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
	فويادين بوبوفيتش	مقدم، مساعد قائد، وحدات الجيش المتمركزة في درينا، جيش صرب البوسنة	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
	فينكو باندوريفيتش	قائد، لواء زفزرنيك، جيش صرب البوسنة	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥
	ميلوراد نوربيتش	نائب قائد، الكتيبة الثالثة، لواء زفزرنيك، جيش صرب البوسنة	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
	ميلان غفيرو*	مساعد قائد، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
	راديفويي ميليتيتش*	قائد العمليات، نائب رئس الأركان، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
١١	إفان تشيرماك*	مساعد وزير الدفاع، قائد الشرطة العسكرية، كرواتيا	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤
	ملادين ماركاتش*	قائد الشرطة الخاصة، كرواتيا	
١٢	دراغومير ميلوشيفيتش	القائد الأعلى، وحدات الجيش المتمركزة في منطقة رومانيا، جيش صرب البوسنة	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
١٣	رسيم ديليتش*	قائد، جيش البوسنة والهرسك	٣ آذار/مارس ٢٠٠٥
١٤	مومتشيلو بيريشيتش*	رئيس الأركان العامة، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥
١٥	راموش هاراديناي*	قائد، جيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥
	إدريس بالاي	قائد، جيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة
	لاهي براهيماي	نائب قائد، جيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥
١٦	ميتشو ستانيشيتش*	وزير الشؤون الداخلية، جمهورية صربيا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥
١٧	يوهان تارتشولوفسكي	ضابط الأمن الشخصي لرئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥
	ليوبي بوشكوسكي	وزير الداخلية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
١٨	سريدويي لوكيتش	عضو في الوحدة العسكرية للعمليات الخاصة لصرب البوسنة (''الصقور البيض'')	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
	مجموع الأشخاص: ٤٤		

* مفرج عنه مؤقتا. هناك ما مجموعه ٢٢ متهما ينتظرون المحاكمة واثنان ينتظران صدور الحكم ومفرج عنهما إفراجا مؤقتا.

ملاحظة: اعترف إفيتسا راييتش بالتهم الموجهة إليه، وهو باق في الحبس إلى حين الحكم عليه.

الضميمة الخامسة

١١ مكررا – الالتماسات التي لم يبت فيها حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (١١ متهما في ١٠ قضايا)

القضية	الاسم	المنصب السابق	مجال الالتماس	الحالة
١	دوشان فوشتار	قائد مناوب لحرس المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	قبل الطلب وفي انتظار الاستئناف
	مومتشيلو غروبان	قائد مناوب لحرس المعتقل الذي كان يديره الصرب في عمارسكا، البوسنة والهرسك		
	دوشان كنيجيفيتش	موظف في معتقل عمارسكا، البوسنة والهرسك		
	جيلييكو ميياكيتش	قائد، معتقل عمارسكا، البوسنة والهرسك		
٢	دراغان زيلينوفيتش*	قائد من الدرجة الثانية للشرطة العسكرية، زعيم جماعة شبه عسكرية، فوتشا، البوسنة والهرسك	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	قبل الطلب وفي انتظار الاستئناف
٣	فلاديمير كوفاتشيفيتش	قائد بالجيش الشعبي اليوغسلافي	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	في انتظار صدور القرار
٤	سافو تودوفيتش	نائب قائد، موظف بسجن فوتشا كازنينو بوبرافني دوم، البوسنة والهرسك	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	قبل الطلب وفي انتظار الاستئناف
	ميتار راشيفيتش	قائد، حرس سجن فوتشا كازنينو بوبرافني دوم، البوسنة والهرسك	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	قبل الطلب وفي انتظار الاستئناف
٥	سريدوبي لوكيتش	عضو بالوحدة الصربية شبه العسكرية، البوسنة والهرسك	١ شباط/فبراير ٢٠٠٥	وفي انتظار صدور القرار
	ميلان لوكيتش	عضو بالوحدة الصربية شبه العسكرية، البوسنة والهرسك		
٦	باسكو ليوبوتشيتش	قائد، مجلس الدفاع الكرواتي	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	في انتظار صدور القرار
	مجموع الأشخاص: ١١			

* فار من وجه العدالة.

الطلبات المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكررا المقبولة حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (٤ متهمين، ٣ قضايا)

القضية	الاسم	المنصب السابق	مجال الالتماس	الحالة
١	رحيم آديمي ميركو نوراتس	لواء، مجلس الدفاع الكرواتي قائد، مجلس الدفاع الكرواتي	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	أحيلت القضية لكرواتيا بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (لم يستأنف القرار)
٢	رادوفان ستانكوفيتش	الوحدة شبه العسكرية، القوات الصربية، فوتشا، البوسنة والهرسك	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	أحيلت القضية إلى البوسنة والهرسك بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ (أؤيد الحكم في الاستئناف بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)
٣	غويكو يانكوفيتش	قائد الشرطة العسكرية، القوات الصربية، فوتشا، البوسنة والهرسك	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	أحيلت القضية إلى البوسنة والهرسك بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (أيد الحكم في الاستئناف بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)
	مجموع الأشخاص: ٤			

الطلبات المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكررا المرفوضة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (متهم واحد في قضية واحدة)

القضية	الاسم	المنصب السابق	مجال العريضة	الحالة
١	دراغومير ميلوشيفيتش	القائد الأعلى، وحدات الجيش المتمركزة في منطقة رومانيا، جيش صرب البوسنا	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	رفض طلب الإحالة في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥
	مجموع الأشخاص: ١			

الطلبات المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكررا والتي سحبت حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (٤ متهمين، قضيتان)

القضية	الاسم	المنصب السابق	مجال الالتماس	الحالة
١	ميلي موركشيتش ميلي راديتش فيسيلين شليفانتشانين	عقيد وضابط القيادة، الجيش الشعبي اليوغوسلافي نقيب، الجيش الشعبي اليوغوسلافي قائد كتيبة، الجيش الشعبي اليوغوسلافي	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	سحب مكتب المدعية العامة الطلب بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
٢	إفيتسا رايتش	قائد، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥	قدم مكتب المدعية العامة إشعارا بسحب الطلب بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بعد الإقرار بالجرم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
	مجموع الأشخاص: ٤			

الضميمة السادسة

الطعون التي تم الانتهاء منها في الفترة من ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[1]

(مع تاريخ التقديم وتاريخ القرار)

الطعون التمهيدية		الطعون في أحكام	
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة		**المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
ناصر أوريتش IT-03-68-AR73.2	٢٠٠٥/٧/٢٠ – ٢٠٠٥/٧/٦	بابي } IT-03-72-A	٢٠٠٥/٧/١٨ – ٠٤/٧/١٦
بوسكوفسكي وتاركولوفسكي IT-04-82-AR 72.1	٢٠٠٥/٧/٢٢ – ٢٠٠٥/٦/١٥	ديرونيي } IT-02-61-A	٢٠٠٥/٧/٢٠ – ٠٤/٤/١٤
حاجي حسانوفيتش وكوبروا IT-01-47-Ar65.3 (سري)	٢٠٠٥/٧/٢٩ – ٢٠٠٥/٧/٢٥	ييوكي } IT-01-42/1-A	٢٠٠٥/٨/٣٠ – ٠٤/٤/٢٣
هاليلوفيتش IT-01-48-AR 73.2	٢٠٠٥/٨/١٩ – ٢٠٠٥/٧/٦		
هاليلوفيتش IT-01-48-Ar65.1 (سري)	٢٠٠٥/٩/١٣ – ٢٠٠٥/٧/٢٩	**المحكمة الجنائية الدولية لرواندا**	
ميلوسوفيتش IT-02-54-AR108bis.2 (سري)	٢٠٠٥/٩/٢٠ – ٢٠٠٥/٧/٢٢	كاموهاندا ICTR-99-54-A	٢٠٠٥/٩/١٩ – ٠٤/٢/٣
بوسكوفسكي وتاركولوفسكي IT-04-82-AR 65.1	٢٠٠٥/٩/٢٨ – ٢٠٠٥/٧/٢١		
باندروفيتش وتريبيتش IT-05-86-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/٣ – ٢٠٠٥/٧/٢٥		
بوسكوفسكي وتاركولوفسكي IT-04-82-AR 65.1	٢٠٠٥/١٠/٤ – ٢٠٠٥/٧/٢١	**انتهاك حرمة المحكمة**	
كراييسنيك IT-00-39- Ar98.1	٢٠٠٥/١٠/٤ – ٢٠٠٥/٩/١٦	**المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
تودوفيتش IT-97-25/1-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/٧ – ٢٠٠٥/٧/٢٩	ميلوسوفيتش IT-02-54-Ar77.4	٢٠٠٥/٨/٢٩ – ٢٠٠٥/٥/٢٧
ستانيسيتش IT-04-79-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/١٧ – ٢٠٠٥/٧/٢٥		
توليمير وميليتيش وغفيرو IT-04-80-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/١٩ – ٢٠٠٥/٧/٢٢	**إحالة**	
بوبوفيتش IT-02-57-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/٢٨ – ٢٠٠٥/٧/٢٧		
ميلوتينوفيتش، IT-05-87-Ar65.1	٢٠٠٥/١١/١ – ٢٠٠٥/٩/٢٧		
بيتكوفيتش IT-04-74-Ar72.1	٢٠٠٥/١١/١٦ – ٢٠٠٥/١٠/١٢	**المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
رايتش IT-95-12-Ar 65.1	٢٠٠٥/١١/١٦ – ٢٠٠٥/١٠/٤	ستانكوفيتش IT-96-23/2-Ar11.bis.1	٢٠٠٥/٩/١ – ٢٠٠٥/٥/٢٥

الطعون التمهيدية		الطعون في أحكام
	يانكوفيتش IT-96-23/2-Ar11bis.2	٢٠٠٥/٨/٥ - ٢٠٠٥/١١/١٦
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا		**إعادة نظر**
نسينغيمانا ICTR-01-69-A	٢٠٠٥/٧/١٩ - ٢٠٠٥/٨/٢٤	
باغوسورا ICTR-98-41-Ar73	٢٠٠٥/٨/١ - ٢٠٠٥/١٠/٦	
باغوسورا ICTR-98-41-Ar73 (OTP)	٢٠٠٥/٨/٤ - ٢٠٠٥/١٠/٦	
نزيروريرا ICTR-98-44-Ar72.5	٢٠٠٥/٨/١٩ - ٢٠٠٥/١٠/١٤	
نزيروريرا ICTR-98-44-Ar72.6	٢٠٠٥/٩/١٩ - ٢٠٠٥/١١/١٤	
بيزيمونغو ICTR-99-50-AR73	٢٠٠٥/١٠/٤ - ٢٠٠٥/١١/١٦	

(١) العدد الإجمالي للطعون التي تم الانتهاء منها في الفترة من ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ = ٣٠

طعون تمهيدية = ٢٣ انتهاك حرمة المحكمة = ١ إحالة = ٢

طعون في أحكام = ٤ إعادة نظر = صفر

الضميمة السابعة

موجز أعمال دائرة الاستئناف في سنة ٢٠٠٥

الطعون التي تنتظر البت فيها حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٢]

(مع تاريخ تقديمه)

الطعون التمهيدية		الطعون في أحكام	
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة		**المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
		مارتينوفيتش/نالیتیلیتش IT-98-34-A	٢٠٠٣/٤/٧
ديلييتش IT-04-83-Ar72	٢٠٠٥/٧/٢١		
يانكوفيتش IT-96-23/2-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/٣	ستاكي } IT-97-24-A	٢٠٠٣/٨/١١
توليمير وآخرون (باندروفيتش) IT-05-86-Ar73.1	٢٠٠٥/١٠/١١	سيمي } IT-95-9-A	٢٠٠٤/١١/١٧
		غالي } IT-98-29-A	٢٠٠٣/١٢/١٥
توليمير وآخرون IT-04-80-Ar.73.1	٢٠٠٥/١٠/١٣	نيكولي } IT-02-60/1-A	٢٠٠٣/١٢/٣٠
هارادیناج IT-04-84-Ar65.1	٢٠٠٥/١٠/١٩	بردانين IT-99-36-A	٢٠٠٤/٩/٣٠
لاهي براهيماج IT-04-84-AR65.2	٢٠٠٥/١١/١٠	بلاغويفيتش/يوكيش IT-02-60-A	٢٠٠٥/٢/٢٣
دراغو نيكوكيتش IT-05-88-AR65.1	٢٠٠٥/١١/١٧	ستروغار IT-01-42-A	٢٠٠٥/٣/٢
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا			
نزيروريرا ICTR-98-44-Ar72.6	٢٠٠٥/١٠/١٤	**المحكمة الجنائية الدولية لرواندا**	
نزيروريرا ICTR-98-44-Ar72	٢٠٠٥/١٠/١٤	ميديا ICTR-99-52-A	٢٠٠٣/١٢/١٢
		سيانغوغو ICTR-99-46-A	٢٠٠٤/٣/٤
		غاكومبيتسي ICTR-01-64-A	٢٠٠٤/٧/١٦
		ندينداباهيزي ICTR-01-71-A	٢٠٠٤/٨/١٣
		موهيمانا ICTR-95-1B-A	٢٠٠٥/٥/٢٠

طعون في قرارات للرئيس			
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا		**إحالة**	
باغيليشيما ICTR-95-1A-A	٢٠٠٥/١١/٢٢	راسيفيتش وتودوفيتش IT-97-25/1-Ar11bis.1	٢٠٠٥/٧/٢٥
		ميجاكيتش IT-02-65-Ar11bis.1	٢٠٠٥/٨/٤

الطعون التمهيدية	الطعون في أحكام
	إعادة نظر
	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
	بلاشكيتش IT-95-14-R ٠٤/٧/٢٩
	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
	نييتيغيكا ICTR-96-14-R ٠٤/١٠/٢٧

(٢) مجموع عدد الطعون التي تنتظر البت فيها = ٢٧

الطعون التمهيدية = ٩ انتهاك حرمة المحكمة = ٠ إحالة = ٢

طعون في أحكام = ١٣ إعادة نظر = ٢ طعون في قرارات للرئيس = ١

المرفق الثاني

تقييم كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار المجلس ١٥٣٤

مقدمة

١ - متابعة للتقييم الأخير المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، يقدم هذا التقرير تقييما مستكملا للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة. ويوجز التدابير المتخذة فعلا ويوضح الإجراءات التي لا يزال من المتعين اتخاذها.

٢ - وقد كان الهدف الأول لاستراتيجية الإنجاز هو الانتهاء من كل التحقيقات الجديدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد تم بلوغ هذا الهدف الرئيسي الأول، الذي يتوقف كليا على أنشطة وجهود المدعية العامة ومكتبها، على النحو المخطط له. وبنهاية السنة الماضية، اكتمل التحقيق بشأن جميع الأهداف الباقية وقدمت قرارات الاتهام النهائية لاعتمادها، واعتمدتها كلها دوائر المحكمة لاحقا. وسيبقى مكتب المدعية العامة ملتزما التزاما تاما ببذل قصارى جهده، في إطار ولايته، لتحقيق الأهداف الأخرى من استراتيجية الإنجاز بتعاون وثيق مع الرئيس ودوائر المحكمة.

٣ - واستراتيجية الإنجاز ذات شقين: الأول هو محاكمة من يتحملون المسؤولية الأكثر جسامة عن الجرائم، بمن فيهم الهاربون البارزون، وبالتالي القيام بأنشطتها بسرعة وكفاءة ولكن بعدل ونزاهة؛ والثاني هو إحالة بعض القضايا التي تتعلق بمرتكبي الجرائم الذين ينتمون إلى الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية المحلية بأقاليم يوغوسلافيا السابقة. وقد أُحيلت بالفعل ثلاث قضايا يمثل فيها أربعة متهمين إلى البوسنة والهرسك وإلى كرواتيا، كما تنتظر ستة طلبات أخرى تتعلق بأحد عشر متهما البت فيها أمام دوائر المحكمة.

٤ - ولسوء الحظ، فإن النجاح في تحقيق استراتيجية الإنجاز ما زال يواجه عراقيل بسبب نفس المشكلة التي أثارتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عدة مناسبات وهي استمرار فرار بعض مرتكبي الجرائم الرئيسيين، ولا سيما رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، وكلاهما متهم بالإبادة الجماعية. واستمرار فرار هؤلاء المتهمين ليس إهانة للعدالة فحسب، وإنما يقوض استراتيجية الإنجاز لأنه يجعل من المستحيل ضم هذين الهاربين إلى القضايا التي تنتظر البت. وبالتالي، يتم تأجيل اليوم الذي يمكن أن تبدأ فيه محاكمتهم أبعد فأبعد في المستقبل.

التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز

القبض على الهاربين

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلّم أحد المتهمين، سريدوي لوكيتش، نفسه للمحكمة. وكان قد صدر قرار اتهامه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حيث وُجهت إليه تهمة ارتكاب سبع جرائم ضد الإنسانية وخمس جرائم انتهاك لقوانين وأعراف الحرب. وقد ارتُكبت هذه الجرائم ضد السكان المسلمين في فيسغراد، بشرق البوسنة والهرسك. وقد رحّلته سلطات جمهورية صربسكا بالبوسنة والهرسك إلى لاهاي في ١٦ أيلول/سبتمبر. فقد كان مختبئا لسنوات في روسيا، وتعاونت السلطات الصربية لتيسير إحالته إلى لاهاي. وعلاوة على ذلك، يوجد متهمان محتجزان في بلدين آخرين في انتظار ترحيلهما إلى لاهاي. فقد قُبض على ميلان لوكيتش، الذي صدر قرار باتهامه هو وقريبه، سريدوي لوكيتش، بارتكاب نفس الجرائم، في ٨ آب/أغسطس في الأرجنتين. وقبضت السلطات الروسية على دراغان زيلينيوفيتش في ٢٢ آب/أغسطس. وهو متهم بسبع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وسبع تهم بانتهاك قوانين وأعراف الحرب. وهو متهم، على وجه الخصوص، في عدة قضايا اغتصاب لمسلمات في فوكا بشرق البوسنة والهرسك. ويبدو أن التأخيرات الطويلة قبل إحالة المتهمين تعود إلى أسباب قانونية إدارية وتقنية داخلية.

٦ - وينتمي المتهمون الثلاثة إلى مرتكبي الجرائم من الرتب المتوسطة، وقد قدمت طلبات بترحيلهم إلى البوسنة والهرسك. ومن الملح ترحيل هؤلاء المتهمين إلى لاهاي حتى تستطيع دوائر المحكمة البت في طلبات الادعاء. وعلى ذلك، تدعو المدعية العامة الأرجنتين والاتحاد الروسي إلى الإسراع بالعملية في كل منهما.

٧ - لا يزال سبعة أشخاص وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهامات في حالة فرار. وقبل سنة، كان هناك عشرون منهم. وكما أُبلغ عنه سابقا، تمت إحالة عشرة هاربين إلى لاهاي قبل التقرير الأخير للمدعية العامة إلى المجلس، وتم التحفظ على ثلاثة لدى المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولسوء الحظ، لم يمثل بعد في لاهاي أهم من صدرت في حقهم قرارات اتهام، ومنهم من وردت أسماؤهم في عدة قرارات لمجلس الأمن، وهم رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وقد كثف مكتب المدعية العامة جهوده للمساعدة على تحديد أماكنهم والقبض عليهم. وقامت المدعية العامة بمبادرات من أجل تنسيق أفضل للأنشطة التي تقوم بها مختلف السلطات الوطنية والهيئات الدولية من أجل تحديد أماكنهم والقبض عليهم. وشجعت، على وجه الخصوص، الهيئات المعنية في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك على تكثيف تبادلها للمعلومات وتعاونها في

العمليات. كما عقدت اجتماعات عديدة مع منظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك وكبار المسؤولين الوطنيين بالعديد من البلدان لطلب دعمها سياسيا وفي العمليات.

إحالة القضايا

٨ - خلال الشهور الثمانية عشرة الماضية، قام مكتب المدعية العامة بعدة مبادرات من أجل التحضير لإحالة القضايا التي صدرت فيها قرارات اتهام إلى الهيئات القضائية المحلية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود. وقد أنشئت أطر تشريعية ومؤسسية كافية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، ووافقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل مع المدعية العامة في رصد القضايا المحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ووفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ و ١٥٣٤، اللذين ينصان على ألا يُحاكم في لاهاي إلا أكبر القادة المسؤولين عن أكثر الجرائم جسامة، قدمت المدعية العامة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ اثني عشر طلبا تتعلق بعشرين متهما من الرتب المتوسطة والدنيا، طلبت فيها إحالة القضايا التي صدرت فيها قرارات اتهام عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وحتى الآن، أُحيلت قضية واحدة تتعلق بمتهمين اثنين إلى كرواتيا وقضيتان يمثل في كل منهما متهم واحد إلى البوسنة والهرسك. وسحب الادعاء العام طلبا يتعلق بثلاثة متهمين، في حين رفضت دوائر المحكمة طلبا يتعلق بمتهم واحد. وفي قضية أخرى، أقر المتهم، إيفيتشا راجيتش، بجرمه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وكان من المعتزم إحالة متهم آخر، هو ميروسلاف برالو، إلى البوسنة والهرسك، عملا بالقاعدة ١١ مكررا. وقد أقر بجرمه في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وما زال المتهمون الستة المتبقون في مراحل مختلفة من الدعوى.

٩ - وحتى بعد إحالة هذه القضايا التي صدرت فيها قرارات اتهام إلى هيئات قضائية وطنية، فإن مكتب المدعية العامة لا يكون قد أوفى تماما بكل التزاماته فيما يتعلق بهم. وبموجب القاعدة المطبقة، يجوز للمدعية العامة رصد الإجراءات في المحاكم الوطنية، ووافقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن تقوم برصد هذه المحاكمات نيابة عن المدعية العامة أيضا. وكذلك، أمرت دوائر المحكمة المدعية العامة برفع تقارير على فترات منتظمة بشأن الدعاوى. وبموجب القاعدة ١١ مكررا، تبقى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قادرة على إلغاء إحالة قضية معينة، إذا كان في تقديرها أنه لا تجري محاكمة عادلة.

١٠ - وإضافة إلى هذه الإحالات للقضايا التي صدرت فيها قرارات اتهام بموجب القاعدة ١١ مكررا، شرع مكتب المدعية العامة أيضا في تسليم القضايا التي لم تصدر فيها قرارات

اتهام، أي مواد التحقيق، إلى المدعين العامين الوطنيين ليقوموا باستعراضها وإجراء مزيد من التحقيق بشأنها. وقد بدأ التعاون مع السلطات المعنية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا لهذا الغرض. وعلى سبيل المثال، سيقدم مكتب المدعية العامة للمدعي العام في البوسنة والهرسك أكثر من اثنتي عشرة قضية من مثل هذه القضايا التي لم تصدر فيها قرارات اتهام والمتعلقة بـ ٤٠ مشتبها فيهم.

التدابير المتخذة لتحسين الكفاءة القضائية

١١ - ظل مكتب المدعية العامة يعمل بنشاط لضم القضايا المتعلقة بنفس الجرائم. وستفضي المحاكمات التي يمثل فيها عدة متهمين إلى تحقيق عدد من أوجه الكفاءة والوفورات، وذلك بإتاحة تجميع عدة محاكمات في محاكمة واحدة مما يمكن من توفير قدر كبير من الوقت والحيز المكاني المطلوب لإجراء المحاكمات. وبوجه خاص لن يتعين إثبات أساس الجريمة بصورة متكررة، ومن ثم يمكن الاستماع إلى نفس الشهادات والأدلة مرة واحدة فقط بدل الإدلاء بها في عدة محاكمات. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قدم طلب يتعلق بسبعة متهمين صدرت في حقهم قرارات اتهام بالضلوع في جرائم ارتكبت في كوسوفو. وأصدرت الدوائر قرارا بقبول الطلب في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقدم طلب ثان في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لضم قضايا تسعة أشخاص متهمين بالضلوع في جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتشا. وأصدرت الدوائر قرارا بقبول الطلب في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمتان قرب منتصف عام ٢٠٠٦. غير أن هناك متهما فارا في كل من القضيتين، وهو فلاستمير ديورديفيتش في القضية المتعلقة بكوسوفو ودراغو نيكوليتش في القضية المتعلقة بسريبرينيتشا. وسيتعين محاكمة هذين المتهمين كل على حدة، رغم أن الجريمة المنسوبة إليهما هي نفس الجريمة المنسوبة إلى المتهمين الآخرين، إذا لم يسلما في لاهاي خلال الأسابيع المقبلة، مما سيسبب فقدان قدر كبير من الكفاءة من حيث الاقتصاد في وقت المحاكمة ونفقات سفر الشهود وتكرار المحاكمات، وغير ذلك.

١٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه، قدم الادعاء طلبا ثالثا طلب فيه ضم ثلاث قضايا تتعلق بأربعة متهمين وهم ميلان مارتيك، وويوفيكا ستانيسيتش، وفرانكو سيماتوفيتش، وفوييسلاف سيسيلتش. ورفضت الدائرة الابتدائية هذا الطلب في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك سيتعين إجراء ثلاث محاكمات بدل محاكمة واحدة.

١٣ - وقد سبق أن طبقت سياسة المدعية العامة المتمثلة في جمع عدد من المتهمين في محاكمة واحدة، وذلك في قضية ''برليتش وآخرون'' المتهم فيها ستة أشخاص. ومن المتوقع أن تبدأ هذه المحاكمة أيضا في عام ٢٠٠٦.

التدابير المتخذة لتحسين إدارة مكتب المدعية العامة وفعاليته

١٤- تعكس إدارة المكتب بدقة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وسيكون عام ٢٠٠٦ أوفر الفترات نشاطا في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حيث ستبدأ محاكمات يمثل في كل منها عدة متهمين. ففي عام ٢٠٠٦، يتوقع محاكمة نحو ٣٣ متهما مقابل ١٢ متهما في عام ٢٠٠٥. ورغم هذه الزيادة في النشاط لتنفيذ استراتيجية الإنجاز، أجريت تخفيضات كبيرة في ملاك الموظفين العاملين في مكتب المدعية العامة عقب تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز، وانخفض عدد الموظفين في شعبة التحقيقات بما قدره ٧٩ وظيفة أو ما يعادل نسبة ٣٧ في المائة. وعلاوة على ذلك، اقترح في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نقل ١٥ وظيفة من شعبة التحقيقات إلى شعبة الادعاء وقسم الاستئناف. ويتوخى هذا المسعى مواجهة الزيادة في أنشطة المحاكمات الناجمة عن إجراء محاكمات يمثل في كل منها عدة متهمين وتنامي أعباء العمل المتعلق بالاستئناف على النحو الذي توخته استراتيجية الإنجاز. وتتوقع الميزانية أيضا تخفيض تكاليف البنود غير المتعلقة بالوظائف مثل السفر والمساعدة المؤقتة العامة، وذلك نتيجة للجهود التي بذلت لتبسيط إجراءاتنا. وتبلغ الميزانية المقترحة لمكتب المدعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قدره ٧٢ مليون دولار وتعكس على العموم تخفيضا صافيا في النفقات المتعلقة بالوظائف والنفقات غير المتعلقة بالوظائف يزيد على ١١ مليون دولار أو ما يعادل ١٣,٧ في المائة مقارنة بميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٥ - ومن الجدير بالتأكيد مرة أخرى أن نهاية التحقيقات لا تعني نهاية جميع أنشطة التحقيق. وقد عرف مصطلح ''التحقيق'' في القاعدة ٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة بأنه يعني ما يلي:

أ - ''جميع الأنشطة التي يقوم بها المدعي العام بمقتضى النظام الأساسي والقواعد بغرض جمع المعلومات والأدلة، سواء قبل إصدار قرار الاتهام أو بعده'' (التأكيد مضاف).

ويظل توافر المحققين المؤهلين والموظفين الآخرين في شعبة التحقيقات، من قبيل المحللين الجنائيين والسياسيين والعسكريين، أمرا أساسيا بالنسبة لعملية المقاضاة، سواء في المرحلة التمهيدية أو مرحلة المحاكمة أو مرحلة الاستئناف.

١٦ - وقد اتخذت عدة تدابير لزيادة الكفاءة الإدارية والقضائية لمكتب المدعية العامة. وزاد التركيز على تنسيق المسائل القانونية بالمكتب، وأيدت المدعية العامة بقوة الخطوات المتخذة لاختصار الإجراء المنصوص عليه في القاعدة ٩٨ - مكررا وبذلك تم تخفيض مدة كل محاكمة بعدة شهور. وعلاوة على ذلك، كثف مكتب المدعية العامة جهوده لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية في المرحلة التمهيدية ومرحلة المحاكمة.

العوامل الخارجية التي تؤثر في تنفيذ استراتيجية الإنجاز

القبض على الفارين

١٧ - إن عدم إلقاء القبض على جميع الأشخاص الصادرة بشأنهم قرارات اتهام من المحكمة وتسليمهم كان ولا يزال يمثل العامل الرئيسي الذي يعيق تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحتجز إلا ثلاثة متهمين مقابل عشرين متهما خلال الفترة السابقة، و لم يسلم اثنان منهم بعدُ إلى لاهاي. وقد أشارت المدعية العامة في تقريرها الأخير المقدم إلى المجلس إلى أن السياسات التي تنتهجها كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك قد بلغت فيما يبدو حدها. وقد بانت صحة هذا التقييم. وذلك راجع إلى عدة أسباب.

١٨ - أولا، من المرجح أن الفارين السبعة المتبقين أقل استعدادا لقبول تسليم أنفسهم طوعا من المتهمين الذين جرى تسليمهم خلال الشطر الأول من السنة الحالية. ولذا يجب القيام بعمليات القبض على الفارين التي تعتبرها مختلف السلطات عمليات محفوفة بالمخاطر من الناحيتين السياسية والتنفيذية معا. وثانيا، يتسم هؤلاء الفارون المتبقون بحسن التنظيم وتوافر التمويل، كما أنهم لا يزالون يتمتعون بحماية شبكات دعم قوية، سواء داخل مؤسسات الدولة أو خارجها. وتأمل المدعية العامة أن تُكثّر الدول المعنية من جمع المعلومات الاستخباراتية الموثوقة عن أماكن اختباء هؤلاء الفارين كيما يتسنى لها شن عمليات ناجحة للقبض عليهم. ثالثا، لا بد من التذكير بأن إلقاء القبض على الفارين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة واجب منوط بجميع الدول. كذلك تقع مهمة القيام بعمليات ضد الأشخاص الصادرة بشأنهم قارات اتهام من المحكمة أو تقديم الدعم لهذه العمليات على عاتق بعض المنظمات الدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد كانت أنشطة المجتمع الدولي في هذا السياق تفتقر إلى الفعالية على مدى السنوات الماضية. وأبانت بصورة خاصة عن أوجه نقص خطيرة في مجالي التنسيق وتقاسم المعلومات، كما أنها لم تثمر النتائج المرجوة. وآخرُ مرة ألقي فيها القبض بفضل المجتمع الدولي على أحد الفارين الصادرة في شأنهم قرارات اتهام من المحكمة الجنائية الدولية

ليوغسلافيا السابقة كانت في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ حين قبض على أحد هؤلاء الفارين في البوسنة والهرسك.

١٩ - وليست لمكتب المدعية العامة صلاحية القيام من تلقاء نفسه بعمليات استخباراتية أو بعمليات إلقاء القبض. وخلال الأشهر الماضية، عززت المدعية العامة ومكتبها العلاقات الثنائية مع السلطات المختصة في بلدان يوغسلافيا السابقة، وكذلك مع قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وتحقق مستوى مُرضٍ من الثقة المتبادلة على أعلى مستوى. وفي الوقت نفسه، ظل مكتب المدعية العامة يشجع السلطات المختصة على صعيد العمل على تكثيف تعاونها. وقد أثمرت هذه المبادرة بعض النتائج. فإلقاء القبض على ميلان لوكيتش في الأرجنتين، على سبيل المثال، كان مثالا طيبا للتعاون بين صربيا والجبل الأسود وكرواتيا والأرجنتين.

٢٠ - وما فتئت سلطات كرواتيا تبدي تعاونا كاملا مع المدعية العامة في البحث عن أنتي غوتوفينا. وفيما عدا ذلك، لا توجد مشاكل تذكر فيما يتعلق بالتعاون الذي تبديه كرواتيا لمكتب المدعية العامة، وهو تعاون ظل كاملا على مدى الشهور الثلاثة أو الأربعة الماضية. ومن المؤمَّل أن تستمر كرواتيا في إتاحة الوصول إلى الوثائق من غير عائق وفي اتخاذ إجراءات حازمة ضد الشبكات الإجرامية التي تمد أنتي غوتوفينا بالدعم والحماية.

٢١ - أما فيما يتعلق بالفارين الستة المتبقين فالأمور أعقد بكثير. فالرئيس السابق لجمهورية صربسكا، رادوفان كارادزيتش، يبدو وكأنما ابتلعته الأرض. فلم ترد أي معلومات موثوقة عن مكان وجوده السابق أو الحالي لمدة شهور. وهناك افتراضات مفادها أنه ربما اختبأ في أديرة في صربيا والجبل الأسود أو جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك، بل يظن البعض أنه ربما يكون قد فر إلى بلدان أخرى ليختبئ فيها. غير أن هذه الافتراضات لا تستند إلى الأدلة التي في حوزة المدعية العامة. وفي الوقت نفسه، يستطيع كارادزيتش تأليف كتب ونشرها، وآخرها قدم إلى الجمهور في صربيا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق براتكو ملاديتش، القائد السابق لجيش صرب البوسنة، أقرت السلطات الصربية بأن جيش صربيا والجبل الأسود قد خبأه على الأقل حتى عام ٢٠٠٢. وأبدت السلطات الصربية إرادتها السياسية الواضحة في إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى لاهاي، واتخذت لهذا الغرض عددا من الإجراءات. غير أن من المرجح أن ملاديتش لا يزال بمقدوره الاستفادة من دعم كبير داخل مؤسسات رئيسية، بما فيها الجيش. ويعكف مكتب المدعية العامة حاليا على استعراض جميع المعلومات المتوافرة لديه لتقدير أسباب بقاء هذين الهاربين اللذين يعتبر القبض

عليهما أولوية قصوى طليقين حتى الآن بعد مضي أكثر من عشر سنوات على صدور قراري اتهام بشأنهما في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢٢ - أما فلاستمير ديورديفيتش، القائد العام السابق للشرطة المتهم بالضلوع في الجرائم المرتكبة في كوسوفو في حق ألبان كوسوفو، فلا يزال على الأرجح في روسيا. وقد أبلغ مكتب المدعية العامة معلومات قيمة إلى السلطات الروسية عن المكان المحتمل لوجوده. وأكدت روسيا للمدعية العامة أنه لم يعثر على ديورديفيتش في المكان المشار إليه وأن التحريات لا تزال جارية. ومن الضروري تسليم ديورديفيتش إلى لاهاي على وجه الاستعجال، لأن من المقرر أن تبدأ محاكمة المتهمين معه في منتصف السنة المقبلة تقريبا. وينطبق الأمر نفسه على زدرافكو توليمير، المساعد السابق لراتكو ملاديتش لشؤون الاستخبارات والأمن، الذي يفترض أن يمثل أمام المحكمة إلى جانب ثمانية متهمين آخرين في محاكمة من المقرر أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. ومن شأن محاكمات مستقلة أن تستأثر بقسط كبير من موارد المحكمة، بما في ذلك الحيز المكاني بها، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

٢٣ - وبخصوص غوران هادزيتش، وهو قائد سابق لما يسمى ''جمهورية صربسكا كرايينا''، فقد وجهت إليه في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تهمة الضلوع في جرائم خطيرة ارتكبت ضد كرواتيين وسكان آخرين من غير الصرب في كرواتيا. غير أنه تلقى تحذيرا وفر من منزله بعد ساعات فقط من تسليم قرار اتهامه إلى وزير خارجية صربيا والجبل الأسود. ولا يعرف حتى الآن مكان اختبائه. وكان ستويان زوبليانين أحد المسؤولين الكبار في ما يسمى ''منطقة كرايينا المتمتعة بالحكم الذاتي'' في البوسنة والهرسك. وقد صدر قرار اتهامه في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩ لضلوعه في جرائم خطيرة استهدفت القضاء على طائفتي المسلمين البوسنيين والكرواتيين البوسنيين في المنطقة. ورغم أن مكان وجوده غير معروف على وجه الدقة، فهناك دلائل يمكن الاطمئنان إليها تفيد أنه يوجد في صربيا والجبل الأسود أو في جمهورية صربسكا بالبوسنة والهرسك. ويعتزم مكتب المدعية العامة تقديم طلب إجراء محاكمة مشتركة في لاهاي يمثل فيها ستويان زوبليانين إلى جانب ميكو ستانيسيتش، وهو وزير الداخلية السابق لجمهورية صربسكا بالبوسنة والهرسك، الذي أفرج عنه إفراجا مؤقتا في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٤ - ويأمل مكتب المدعية العامة أن تضاعف سلطات صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وبالأخص سلطات جمهورية صربسكا، جهودها لإلقاء القبض على الفارين الستة

المتبقين الذين هم في متناول أيديها. ويشجع المكتب أيضا المجتمع الدولي على تقديم كل ما يلزم من الدعم والمواد وغير ذلك من وجوه المساعدة لبلوغ هذا الهدف.

أشكال أخرى من تعاون الدول والمؤسسات الدولية

٢٥ - يتجلى عدم رغبة جيش صربيا والجبل الأسود في التعاون أيضا في قيامه بانتظام بعرقلة سبل حصول مكتب المدعية العامة على الوثائق ذات الصلة. ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها القيادات المدنية، لا يزال العسكريون ينكرون وجود بعض الوثائق ويرفضون إتاحة الوصول إلى المحفوظات أو تقديم الوثائق أو يقدمونها بعد تأخير طويل وفي ظروف يتعذر معها استعمالها في المحكمة.

٢٦ - ويلاقي المكتب مصاعب مماثلة في البوسنة والهرسك. فمن المشاكل التي لا تزال قائمة، إلى جانب مشكلة الفارين، فقدان المحفوظات الحربية لجمهورية صربسكا. واستنادا لإفادات مختلفة، نقلت هذه المحفوظات إلى صربيا أو جرى إخفاؤها على يد أشخاص ممن لهم مصلحة في ذلك.

٢٧ - وليس ثمة مشاكل تذكر مع الدول الأخرى من دول يوغسلافيا السابقة. فكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة دأبتا على الاستجابة لطلبات المساعدة في الوقت المناسب وبصورة مرضية. وكلما نشأت صعوبات بشأن مسائل محددة، أمكن تذليلها بطريقة عملية وفعالة.

٢٨ - وقد تعاون مكتب المدعية العامة في عدة قضايا، ولا سيما قضية ''ليماج وآخرون'' وقضية ''هارادیناج وآخرون''، مع هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتتعلق الطلبات الرئيسية المقدمة من مكتب المدعية العامة بإتاحة سبل الاطلاع على الوثائق - وهو أمر يقابل أحيانا بالرفض أو تعيقه بعض الصعوبات - وبحماية الشهود. ويشكل تخويف الشهود، كما لاحظ السفير إيدي في تقريره الأخير المقدم إلى المجلس، مشكلة خطيرة جدا في كوسوفو تطرح تحديا يوميا على الادعاء. وهناك تعاون مكثف مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لكفالة توفير الحماية المناسبة للشهود والتصدي على وجه السرعة للتهديدات التي يتعرضون لها. غير أن هذه العلاقة لا تخلو دائما من توترات.

خاتمـــة

٢٩ - يبذل مكتب المدعية العامة، كما يتبين من هذا التقرير، قصارى الجهد للتقيد قدر الإمكان بالإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز. وقد تم التقيد بأول موعد نهائي في هذه

الاستراتيجية بإتمام كافة التحقيقات المتبقية بحلول نهاية السنة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل مكتب المدعية العامة العمل الوثيق مع الأجهزة الأخرى للمحكمة لتحقيق الأهداف المحددة في القرارين ١٥٠٣ و ١٥٣٤.

٣٠ - وقد شرع مكتب المدعية العامة في إحالة الجناة من الرتب المتوسطة إلى المحاكم المحلية، واقترح ضم القضايا، ويواصل استعراض التهم في جميع القضايا، لزيادة كفاءة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

٣١ - بيد أن المحكمة لا تعمل في فراغ، وسيكون النجاح في تنفيذ استراتيجية الإنجاز رهنا بإلقاء القبض على الفارين السبعة المتبقين، ومن بينهم الأشخاص الثلاثة الصادرة بشأنهم قرارات اتهام المذكورون في عدة قرارات لمجلس الأمن. ويتطلب إلقاء القبض على رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، على وجه الخصوص، اعتماد نهج أكثر حزما من جانب سلطات صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك. ويمكن للمجتمع الدولي تحقيق تقدم في هذا السبيل بمواصلة إيلاء اهتمام قوي لهذه المسألة وزيادة الموارد الوطنية المكرسة للبحث عن هؤلاء الفارين وتحسين تنسيق مختلف الجهود.